

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض



مركز الملك فيصل

للبحوث والدراسات الإسلامية

• الحجة النحوية في كتاب

(الرسالة) للإمام الشافعي

• في المسار التطوري للنحو العربي

قراءة في تحول المنهج من المبني إلى المعنى

• الترخّص في العلامة الإعرابية

وعلاقته بالدلالة في شعر الأعشى

الكبير

• أثر المعنى في تعدّد أبنية التفسير

دراسة تصريفية

• رمز التنوين في العربية ومواضعه

الكتابية

المجلد الثامن - العدد الثاني

ربيع الآخر - جمادى الآخرة ١٤٢٧هـ

(مايو - يوليه ٢٠٠٦م)

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المحتويات

- الحجّة النحوية في كتاب (الرسالة)
للإمام الشافعي
محمد حلمي عبد السلام ٣
- في المسار التطوري للنحو العربي
قراءة في تحول المنهج من المبني إلى المعنى
الطيب دّبّه ٥٩
- الترخّص في العلامة الإعرابية
وعلاقته بالدلالة في شعر الأعشى الكبير
فايز صبحي عبد السلام تركي ٨٩
- أثر المعنى في تعدّد أبنية التفسير
دراسة تصريفيّة
خالد بن إبراهيم النملة ١٢٣
- رمز التنوين في العربية وموضعه
الكتابية
سعود بن عبد الله آل حسين ١٨٥

رئيس التحرير

تركي بن سهو العتيبي

هيئة التحرير

صالح بن حسين العايد

صالح بن سليمان العمير

عبدالرحمن بن محمد العمار

مدير التحرير

سيف بن عبدالرحمن العريفي

عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية

ص. ب. ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣

المملكة العربية السعودية

ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

Journal of Linguistic Studies

P.O. Box 51049 Riyadh 11543

Saudi Arabia

Fax: 4659993

ردم: ٨٥١٣-١٣١٩

الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المجلد الثامن - العدد الثاني - ربيع الآخر - جمادى الآخرة ١٤٢٧ هـ / مايو - يوليه ٢٠٠٦ م

الهيئة الاستشارية للتحضير:

* إبراهيم بن سليمان الشمسان	أستاذ النحو جامعة الملك سعود.
* أمين عبدالله سالم	أستاذ النحو كلية اللغة العربية المنوفية.
* حسن شاذلي فرهود	أستاذ النحو سابقاً في جامعة الملك سعود.
* سليمان بن إبراهيم العايد	أستاذ علم اللغة جامعة أم القرى.
* عبد العلي الودغيري	أستاذ اللغويات جامعة محمد الخامس.
* علي أبو المكارم	عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة سابقاً.
* عياد بن عيد الثبيتي	أستاذ النحو جامعة أم القرى.
* محمد بن حسن باكلا	أستاذ علم اللغة جامعة الملك سعود.
* محمد بن يعقوب تركستاني	أستاذ علم اللغة الجامعة الإسلامية.

ضوابط النشر:

- ١- أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.
 - ٢- ألا يزيد البحث على ثمانين صفحة.
 - ٣- ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
 - ٤- أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).
 - ٥- دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.
 - ٦- أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.
 - ٧- أن يكون البحث باللغة العربية.
 - ٨- أن يكون البحث متمسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.
 - ٩- أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.
 - ١٠- لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.
- تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

أثر المعنى في تعدد أبنية التكسير
دراسة تصريفية

خالد بن إبراهيم النملة
أستاذ مساعد في كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

إنّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضللّ فلا هادي له، وأشهد ألاّ إله إلاّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله، صلّى الله عليه وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان وسلّم تسليماً كثيراً. أمّا بعد :

ففي أثناء إعدادي لموضوع (قصر الجمع المكسر) استوقفتني كثيراً ملامح تأثير المعنى في تعدّد أبنية التكسير، وصور حمل بعض الأبنية على بعض لغرض معنوي، فتطلّعت النفس لإعداد هذه الدراسة، ثمّ حثّها إليها وحداها إلى الإتمام دواعٍ أخرى، من أظهرها:

ما في الموضوع من أصالة تُظهر عمق النظر والفكر وسعة الأفق لدى علمائنا الأوائل. والرغبة في جمع شتات الموضوع المتفرق بين أبواب التكسير وفروعه. وفائدته في إضافة تعليل صحيح لكثرة أبنية التكسير، وإيضاح تفسير مقبول لخروج بعض أبنية التكسير عن القياس .

وبعد جمع مادة الموضوع العلميّة ظهر أنّ من الأنسب أن تكون الدراسة في خمسة مباحث، تتوسّط التمهيد والخاتمة، جاء الحديث فيها على النحو الآتي :

في التمهيد مدخلٌ للتفصيل في مسائل الدراسة من خلال الحديث عن أثر المعنى في درس الصرفيّ عامّة، والأمثلة على ذلك، ثمّ تكثيف النظر في تعدّد أبنية التكسير، وأسباب ذلك التعدّد، وأنّ منها الحمل على المعنى سماعاً وقياساً.

وفي المبحث الأول عرضٌ للحمل على المعنى في الأسماء والصفات، وانقسم هذا المبحث ثلاثة أقسام؛ لأنّه أطول مباحث الدراسة، والأقسام هي: أثر المعنى في حمل الاسم على الاسم، وأثره في حمل الصفة على الصفة، وأثره في حمل الصفة على الاسم.

وفي المبحث الثاني بيانٌ للحمل على المعنى في التذكير والتأنيث، وفيه قسمان، هما: أثر المعنى في حمل المؤنث على المذكّر، وأثره في حمل المذكّر على المؤنث.

بعدهما المبحث الثالث، وفيه تظهر بالمثال قوة الأثر المعنوي في تعدد أبنية التكسير من خلال حمل بعض أبنية التكسير على بعض مراعاة للمعنى المضاد، من باب حمل النقيض على نقيضه.

أما المبحث الرابع ففيه الحديث عن التعدد في تكسير المفرد للتفريق بين المعاني المشتركة فيه، مع عرض عددٍ من الأمثلة على ذلك.

وخصّص الحديث في المبحث الأخير عن القياس في الحمل على المعنى، ومن خلاله تم تقسيم أبنية التكسير المحمولة على المعنى إلى قياسية وسماعية. ثم ختمت الدراسة بخاتمة، ذكرت فيها أظهر نتائجها.

هذا، وقد يجد القارئ الكريم شيئاً من التداخل في بعض الأمثلة والنماذج التي تُذكر في أثناء هذه المباحث، مثل: جَمَعَ الوصف عَوَّارَ على عَوَّارٍ، فهذا وصفٌ أثر المعنى في حمله على الاسم ظاهراً، ولذلك جاء ضمن مسائل المبحث الأول، إلا أن معنى التذكير والتأنيث فيه بيّن أيضاً، ولكن لغلبة جانب الأثر المعنوي في حمله على الاسم رُئي ضمُّه إلى مسائل المبحث الأول.

وعكس ذلك تكسير (فاعل) الوصف المذكور لعاملٍ على (فواعل)، أُثبت في المبحث الثاني، لغلبة معنى التذكير والتأنيث في خروجه عن الأصل، ولو جعل أحد النماذج في حمل الصفة على الاسم لكان صحيحاً.

ولست أدعي أنني أتيت في هذه الدراسة المتواضعة على جميع مسائل الموضوع وتفريعاته، ولكنني حاولت أن أوضح بالمثال والتدقيق أرجاءه وملامحه، فإن كنتُ وُفِّقْتُ في هذا فالمنَّةُ لله وحده، وهو المرجو أن ينفع بهذا الجهد، وإن كانت الأخرى فأسأل الله تعالى المسؤولَ على كل حال أن يغفرَ الذنبَ ويستترَ العيبَ ويكتبَ الأجر؛ إنه هو العفوُّ المسدّد المعين.

والله أعلى وأعلم، وصلى الله وسلّم على نبينا محمد.

(١)

للوظيفية المعنوية تأثيرٌ ظاهرٌ في الدرس الصرفي، حتى إنه لتكادُ كثيرٌ من المباحث الصرفية تقومُ على مراعاةِ الجانبِ المعنويِّ، فتختلفُ مسائلُ المبحثِ الصرفي وتتنوعُ أحكامُه بسببِ اختلافِ المعنى وتنوعه.

والأمثلة على هذا كثيرة، لكن يُمكنُ الإشارةُ هنا إلى بعض الصور والنماذج: X تأتي الزيادة على بناء الكلمة لأغراضٍ، أكثرها الزيادةُ لمعنى^(١)، ومنه جاءت القاعدة الكلية: (الزيادةُ في المبنى لغيرِ الإلحاق تدلُّ على زيادةٍ في المعنى)؛ لأنها إذا لم تكن لغرضٍ لفظيٍّ كما كانت في الإلحاق، ولا لغرضٍ معنويٍّ كانت نوعاً من العبث^(٢).

وامتداداً لهذا التأثير المعنويِّ في المزيادات من الأبنية عني العلماء منذُ بداية البحث الصرفي بتتبع معاني صيغ الزوائد، وأفردوا لها أبواباً وفصولاً في مدوناتهم. * لمراعاة المعنى تأثير قويٌّ في تعدد المشتقات، وتنوع مصادرها، وتصريف أفعالها، ونظرة سريعة في أبواب أول الجزء الرابع من كتاب سيبويه المحقق تعطي صورة جلية للأثر المعنويِّ في منظومة المشتقات ومصادرها وأفعالها، ومن ذلك: "هذا باب ما جاء من الأدواء على مثال: وَجِعَ يَوْجَعُ وَجَعًا وَهُوَ وَجِعٌ لَتَقَارِبِ المعاني^(٣)"، وفي "هذا بابٌ أيضاً في الخصال التي تكون في الأشياء^(٤)" فصلٌ سيبويه القول في أفعال تلك الأشياء ومصادرها وأوصافها بحسب المعاني، كالحسن والقبح، والصغر والكبر، والشدة والجرأة والضعف والجبن، والرفعة والضعفة، وما أتى من العقل.

(١) المعنى في تصريف الأفعال ٥٧ .

(٢) شرح الشافية للرضي ٨٣/١ .

(٣) الكتاب ٤/١٧ .

(٤) الكتاب ٤/٢٨ .

* من الباحث في الدرس الصرفي بابُ المغالبة، وهو باب طريف أثرت فيه الوظيفة المعنوية تأثيراً ظاهراً، وهو باختصار: ظهورُ أحد المتشاركين على الآخر في معنى من المعاني واستبداده به دونه، وفي هذا الباب ينسب المغالب المعنى لنفسه بصيغة الماضي الثلاثي مفتوح العين، ويصير مضارعُه مضمومَ العين، أي يتحوّل الفعل أياً كان بناؤه إلى باب (نَصَرَ يَنْصُرُ)، نحو: كَارَمَنِي فَلَانٌ فَكَّرَمْتُهُ أَكْرَمُهُ، وعالَمَنِي فَلَانٌ فَعَلَمْتُهُ أَعْلَمُهُ، وضارَبَنِي فَلَانٌ فَضَرَبْتُهُ أَضْرَبُهُ، إذا كنتُ أقومُ بذلك الأمرِ منه^(١). فلأجل الدلالة المعنوية الجديدة تغيّر بناءُ الفعل عن أصله.

وفي اختصاص الضمّ في التغيير إليه في عين مضارعه تعليلٌ يرجع إلى المعنى أيضاً، اختاره ابن جنّي بعدما ناقش الرأي الآخر فقال^(٢): "وعِلَّةُ ذلك عندي أنّ هذا موضعٌ معناه الاعتلاء والغلبة، فدخّله بذلك معنى الطبيعة والنحيظة التي تَغْلِبُ ولا تُغْلَبُ، وتُلَازِمُ ولا تُفَارِقُ".

(٢)

وعند الانتقال إلى النظر في جموع التكسير في الدرس الصرفي يستوقف الناظر ما يلحظه فيها من تعددٍ ظاهرٍ وكثيرٍ في أبنيتها، سواءً أكان التعدد في جمع الكلمة الواحدة بعينها، مثل جمع كلمتي أسدٍ وشيخٍ ونحوهما، أم كان في جمع البناء المفرد، مثل جمع ما كان من المفردات على وزن (فَعَل) أو (فَعَلَ) أو غيرهما.

وكثيراً ما يضمُّ هذا التعدد خروجاً عن الأصل المطرد والقياس في تكسير المفرد على بناءٍ من أبنية التكسير، قال الرضي^(٣): "اعلم أنّ جموع التكسير أكثرها مُحتاجٌ إلى السماع، وقد يَغْلِبُ بعضها في بعض أوزان المفرد". ممّا دعا العلماء إلى

(١) الخصائص ٢/٢٢٣، وشرح المفصل ٧/١٥٧، والمغني في تصريف الأفعال ١٥٠.

(٢) الخصائص ٢/٢٢٥.

(٣) شرح الشافية ٢/٨٩.

تكرار التنبيه إلى ذلك، ومحاولة حصر الجموع الخارجة عن الأصل ووصف تكسيرها على ذلك البناء الخارج عن الأصل بالشذوذ أو القلة أو نحوهما من الألفاظ، وذلك بعد الفراغ من ذكر الأبنية القياسية المختوم بيانها بأنها هي الأصل والباب^(١).

ويُردُّ هذا التعدد في أبنية التكسير إلى أسباب كثيرة، من أبرزها إجمالاً دون تفصيل في الفروع والأنواع:

* سعة اللغة في مفرداتها والتوسع في أبنية تكسيرها، وكثرة لهجاتها.
* التفريق بين الشئيين: وهذا أصل يتفرع منه أنواع كثيرة، كالتفريق في التكسير بين القليل والكثير، وبين الاسم والصفة، وبين المذكر والمؤنث، وبين المجرد والمزيد، وبين الصحيح والمعتل، وبين من يعقل وما لا يعقل. ولربما حمل أحد الشئيين في النوع الواحد على الآخر، كحمل القليل على الكثير والعكس، وحمل الصفة على الاسم أو على صفة أخرى، وحمل المذكر على المؤنث والعكس، ونحو ذلك. ولكل نوع من هذه الأنواع تفصيلات وتعليقات لا يسع مقام الإشارة والإجمال هذا لسردها.

* التخفيف: وله في التكسير صورتان، الأولى: التخفيف بالحذف، بحذف الحركة، مثل: رُسُلُ المخفَّف من رُسُل، أو بحذف الحرف، مثل: النُّجْمُ المخفَّف من النُّجُوم. والثانية: التخفيف باستبدال البناء وإن كان الأصل والباب ببناءٍ آخر أخفَّ منه، كتكسير سَوَاطٍ على أسواط (أفعال)، والأصل أسوط (أفعل)^(٢)، لكنه ترك لثقله.

(١) ينظر على سبيل المثال: الكتاب ٣/٥٦٨، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٣، والمقتضب ٢/١٩٥، ١٩٧، ٢٠٠،

والتكملة ٣٩٩ وما بعدها، وشرح المفصل ٥/١٥ وما بعدها، وشرح الشافية للرضي ٢/٩١.

(٢) شرح الشافية ٢/٩٠.

* جمع الترخيم: وهو تكسير المفرد المزيد فيه بعد تجريده من الزوائد، كتكسير كَرِيمِ الوصفِ على كِرَامٍ، وذلك على حذف الزائد، فصار ثلاثياً، فجمع جمع الثلاثي على (فعال) (١).

* المزاوجة والإتباع كتكسير بابِ على (أبوبة) لأجل المزاوجة مع (أخبية) في ترصيع ابن مقبل (٢):

هَتَاكَ أُخْبِيَّةٌ وَلَاجُ أَبُوبَةٍ يَخْلِطُ بِالْبُرِّ مِنْهُ الْجِدُّ وَاللِّينَا

* الحملُ على المعنى سماعاً وقياساً: وهو ما تُعنى بتفصيلاته وصُورَه هذه الدراسة.

(٣)

لم تكن جموعُ التكسير بمعزلٍ عن تأثير الوظيفة المعنوية فيها، فقد امتد التأثير إلى أبنيتها القياسية والسماعية.

وقد فطن العلماء الأوائل إلى ذلك التأثير، فنبهوا إليه في أثناء بحثهم تفصيلات أبنية التكسير تنبيهاتٍ سريعةً مبثوثة، كقول سيبويه (٣): "إلا أنهم قد قالوا ما سمعت على هذا المعنى"، وقول أبي الحسن الوراق (٤): "وربما حمل جمع اسم على جمع اسم لا شترأكهما في معنى"، وقول ابن مالك (٥): "والشيء قد يُعطى حكم ما هو في معناه وإن اختلفا في اللفظ".

ومن العلماء من أفرد له فصلاً أشار فيه إلى صورة أو صورتين من صورته المتعددة كما فعل ابن السراج في قوله (٦): "باب ما جمع على المعنى لا على اللفظ".

(١) شرح المفصل ٤٥/٥ .

(٢) اللسان (بوب) .

(٣) الكتاب ٦٤٩/٣ .

(٤) علل النحو ٥١٩ .

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح ٢١٦ .

(٦) الأصول في النحو ٢٧/٣، ومثله الفارسي في التكملة ٤٧٤، والزمخشري في المفصل ٢٣٦ .

ثمّ تتّسع من خلال هذه الدراسة دائرة النظر في ذلك التأثير، في محاولةٍ لجمع مواضعه المبتوثة، وإيضاح العلاقة بين المعنى والمبنى في جموع التكسير، وأثر ذلك في تعدّد أبنيته.

المبحث الأول: الحَمْلُ على المعنى في الأسماء والصفات

جاء تكسير بعض الأسماء أو الصفات خارجاً عن القياس، وقد اجتهد بعض العلماء المعنّيين بتوجيه ما خرج عن القياس في الجموع فعلّلوا شيئاً من ذلك الخروج بحَمْلِ الاسم على اسم آخر، أو بحَمْلِ الصفة على الصفة، أو بحمل الصفة على الاسم مراعاةً للمعنى في ذلك كلّ. وهذا تفصيل الإجمال في هذه الأنواع الثلاثة:

أ- أثر المعنى في حَمْلِ الاسم على الاسم:

١- جمع (فَعْل) في القلة على (أفْعال):

انفرد ما كان من الأسماء صحيحاً سالماً أو مضاعفاً على وزن (فَعْل) بتكسيه في القلة على (أفْعَل) نحو: كَعْبٌ وأكْعُبُ، والمضاعف نحو: صكّ وأصكّ، هذا هو الأصل والقياس.

أمّا ما كان من هذا البناء أجوفاً بالواو أو الياء فإنّ الغالب في جمع القلة أن يُكسّر على (أفْعال)، نحو: ثوبٌ وأثوابٌ، وبيتٌ وأبياتٌ.

وما كانت فاؤه واواً فإنّ جمعه في القلة على (أفْعال) أكثر منه على (أفْعَل)، نحو: وَقْتُ وأوقَاتٌ، ووَقْفٌ وأوقَافٌ.

وبقية الأمثلة من الاسم الثلاثي غير (فَعْل) تُكسّر في القلة قياساً على (أفْعال) نحو: فَرَسٌ وأفْرَاسٌ، وكَتِفٌ وأكْتِافٌ، وعَضُدٌ وأعْضَادٌ، وقُفْلٌ وأقْفَالٌ، وعِنَبٌ وأعْنَابٌ، وعُنُقٌ وأعْناقٌ، وإِبِلٌ وآبَالٌ وغيرها^(١).

ويُستثنى من هذه الأمثلة التي تُكسّر في القلة على (أفْعال) ما كان على وزن

(١) الكتاب ٣ / ٥٦٧، وشرح المفصل ٥ / ١٥٠، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٩٠، وشرح الأشموني ٢ / ٤٣١.

(فُعَل)، فإنه يجمع في القليل والكثير على (فِعْلَان)، وسيأتي الحديث عن سبب ذلك، وعن الألفاظ من (فُعَل) التي خرجت عن ذلك البناء في الجمع.

وقد أشار أبو البركات الأنباري^(١) إلى سبب انفراد ما كان من الأسماء على (فُعَل) بتكسيه في القلة على (أفُعَل)، بينما بقية الأمثلة تجمع في القلة على (أفَعَال) فقال: "إن قال قائل: لِمَ جُمِعَ (فُعَل) بفتح الفاء وسكون العين في القلة على (أفُعَل) وسائر أوزان الثلاثي وهي (...). تُجْمَع على (أفَعَال)؟ قيل: لأنَّ (فُعَلًا) أكثر استعمالاً من غَيْرِهِ، وَمِنْ سَائِرِ الْأَوْزَانِ، وَ(أفُعَل) أَخَفُّ مِنْ (أفَعَال)، فَأَعْطُوا مَا يَكْثُرُ اسْتِعْمَالُهُ الْأَخْفَ، وَأَعْطُوا مَا يَقَلُّ اسْتِعْمَالُهُ الْأَثْقَلَ؛ لِيُعَادِلُوا بَيْنَهُمَا". ومع هذا وَرَدَ تَكْسِيرُ بَعْضِ الْأَلْفَازِ مِنْ (فُعَل) فِي الْقِلَّةِ عَلَى (أفَعَال) وَهُوَ غَيْرُ أَجْوَفَ وَلَا مِثَالٍ، وَهَذَا الْجَمْعُ خِلَافُ الْأَصْلِ، "وليس بالباب في كلام العرب"، كما قال سيبويه^(٢)، وهو مفسر بتعليلات، مِنْ أَوْضَحِهَا الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى، وَمِنْ تِلْكَ الْأَلْفَازِ:

١- أنف وآنف:

الأنف هو العضو المعروف، جمع القلة فيه في الأصل والقياس أنف على (أفُعَل) ومنه قول الشاعر^(٣):

بيضُ الوجوهِ كريمةٌ أحسابهم في كلِّ نائبةٍ عزازُ الأنفِ

وجاء جمعه في القلة على (أفَعَال)، وهو خلاف الأصل، ومنه قول الأعشى^(٤):

إذا رَوَّحَ الراعي اللِّقَاحَ مُعزَّباً وأمستَ على آنفِها عَبْرَاتِهَا^(٥)

(١) أسرار العربية ٣٤٨، وينظر: شرح المفصل ١٥/٥.

(٢) الكتاب ٥٦٨ / ٣.

(٣) البيت بلا نسبة في اللسان (أنف) و(عزز).

(٤) البيت له في ديوانه ٤٤ برواية (آفاقها عَبْرَاتِهَا) ولا شاهد فيه عليها، وهو له برواية (آنفها) في الكتاب

٥٦٨/٣، وشرح أبياته ٣٥٨/٢، وتحصيل عين الذهب ٥٣١، وشرح المفصل ١٧/٥، واللسان (أنف).

(٥) اللقاح: جمع لِقْحَةٍ وهي ذات اللبن من الإبل، والمعزَّب: المُبْعَدُ بِهَا فِي الْمَرْعَى لِعَدَمِ الْكَلَاءِ. تحصيل عين الذهب ٥٣١.

وقد وُجِّهَ هذا الخروج عن الأصل توجيهين، أحدهما: الحَمْلُ على المعنى، وهو التوجيه الذي تُعنى به هذه الدراسة^(١)، وهم مما يُشبهون الشيءَ بالشيءِ وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء، وذلك أن الأنفَ حُمِلَ في المعنى على كلمة عَضْوٍ، والعَضْوُ يُجمَعُ على أعضاء، فحُمِلَ عليه الأنفُ فقليل: آناف^(٢).

والتوجيه الآخر: التوجيه الصوتي، ذلك أن عَيْنَ الكلمة في أنْفٍ نُونٌ ساكنةٌ، والنونُ حرفُ غُنَّةٍ، فصارت الغنة فيها بمنزلة الحركة، فصار أنْفٌ بمنزلة (فَعَل) بفتح العين، و(فَعَلٌ) يُجمَعُ في القلَّةِ على (أفعال) قياساً، فجمَعِ لذلك الأنْفُ على آناف^(٣).

٢- رَأْدٌ وأرَادٌ:

الرَّأْدُ هو العظمُ الناتئُ تحت الأذن، وهو أصل اللِّحْيِ^(٤)، جُمِعَ في القلة على أرَادٍ، والقياسُ أن يكون على (أفْعَل)، لكنه لم يسمع في القلة منه إلا أرَادٌ على (أفعال)^(٥).

ولهذا الخروج عن القياس في جمع رَأْدٍ على أرَادٍ توجيهان ذكرهما ابن يعيش^(٦)، أحدهما: حملُ رَأْدٍ في المعنى على ذِقْنٍ؛ لأنَّهما بمعنى واحد، والذِقْنُ يُجمَعُ على أذقان، فحُمِلَ عليه الرَّأْدُ فقليل: أرَادٌ.

والآخر: التوجيه الصوتي، وذلك أن الهمزة في رَأْدٍ وإن كانت ساكنة عُمِلت معاملة الألف؛ لأنها مقاربة لها، فصارت رَأْدٌ كأنَّها رَادٌ بالمد، فجمعت على أرَادٍ، كما جمع بابٌ ونابٌ وهما على (فَعَل) على أبواب وأنياب قياساً.

(١) نص عبارة سيبويه في الكتاب ٦٤٦/٣.

(٢) شرح المفصل ١٦/٥.

(٣) أسرار العربية ٣٥٠، وشرح المفصل ١٦/٥.

(٤) اللسان (رَأْد).

(٥) شرح المفصل ١٧/٥، واللسان (رَأْد).

(٦) شرح المفصل ١٦/٥.

٣- زَنْدٌ وَأَزْنَادٌ:

الزَنْدُ هو العُودُ الأعلى الذي تُقْتَدَحُ به النار، يجمع في القلة على أَزْنَدٍ، وهو الأصل، وعلى أَزْنَادٍ^(١)، وهو خلاف الأصل، ومما سُمِعَ من أَزْنَادٍ قولُ الأعشى^(٢):

وَجِدْتِ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ وَزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنَادِهَا

وقد وُجِّهَ هذا الخروج عن الأصل بالحمل على المعنى، وذلك أنه لما كان الزَنْدُ عَوْداً، والعُودُ يكسّر في القلة على أعواد، حُمِلَ زَنْدٌ عليه لاشتراكهما في المعنى، فجمع مثله على (أفعال) فقيلاً: أَزْنَادٌ^(٣).

كما أُجِيزَ فيه وجهٌ آخرٌ يلتفت إلى الجانب الصوتي، وهو أن عَيْنَ الكلمة في زَنْدٌ نُونٌ ساكنةٌ، والنونُ حرفُ غَنَّةٍ، فصارت الغنة فيها بمنزلة الحركة، فصار زَنْدٌ بمنزلة (فَعَلٌ) بفتح العين، و(فَعَلٌ) يُجمع في القلة على (أفعال) قياساً، فجمع لذلك السبب الزَنْدُ على أَزْنَادٍ^(٤).

٤- فَرُخٌ وَأَفْرَاخٌ:

الْفَرُخُ في الأصل وَلَدُ الطائر، ثم استعمل في كلِّ صغيرٍ من الحيوان والنبات والشجر وغيرها^(٥). ويُجمع في القليل على أَفْرُخٍ، وهو الأصل قياساً، ومنه رَجَزُ رُوْبَةٍ^(٦):

لَوْلَا هُبَاشَاتٌ مِنَ التَّهْبِيشِ

لِصِيبَةِ كَأَفْرُخِ الْعُشُوشِ

(١) اللسان (زند).

(٢) البيت له في ديوانه ٧٨ ضمن قصيدة يمدح بها سلامة الحميري من أمراء اليمن، والبيت له أيضاً في الكتاب ٣ / ٥٦٨، وشرح أبياته ٢ / ٣٥٩، وأمالى ابن الشجري ٢ / ٧٦، وغيرها.

(٣) علل النحو للوراق ٥٢١، وأسرار العربية ٣٥٠، واللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ١٨٠، وشرح المفصل ١٦ / ٥.

(٤) أسرار العربية ٣٥٠، واللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ١٨٠، وشرح المفصل ١٦ / ٥.

(٥) اللسان (فرخ).

(٦) الرجز له في ديوانه ٧٨، وتهذيب اللغة ٦ / ٩٠، وفيه: أراد بالهباشات ما كسبه من المال وجمعه، والتهبيش: التجميع.

وعلى أفراخ، خروجاً عن القياس، ومنه بيت الحطيئة السائر يعتذر إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه^(١):

ماذا تقول لأفراخٍ بذِي مَرَّخٍ حُمُرِ الحواصلِ لا ماءً ولا شَجَرُ

وقد وَجَّهَ هذا الخروج عن الأصل توجيهين، أحدهما: الحَمْلُ على المعنى، وذلك أن الفَرَّخَ لما كان صغيراً الطائر حَمِلَ في المعنى على كلمة طَيْرٍ، وطَيْرٌ وإن كان على وزن (فَعَل) فهو يُجْمَعُ على (أفعال) قياساً؛ لأنه أجوف، فحَمِلَ الفَرَّخُ على الطَيْرِ لأنه بمعناه فقيلاً: أفراخ^(٢). أو يُحْمَلُ فَرَّخٌ في جمعه على أفراخ على المعنى في وكَدَ وأولاد، فيُجْمَعُ على أفراخ^(٣).

والوجه الآخر: التوجيه الصوتي، وذلك أن عَيْنَ الكلمة في فَرَّخٍ راءٌ، وفي الراء صفة التكرير، فنُزِّلَ التكريرُ فيها منزلةً الحركة، فصار فَرَّخٌ ساكنُ العينِ بمنزلة (فَعَل) بفتح العين، و(فَعَلٌ) يُجْمَعُ على (أفعال)، فُجْمِعَ لذلك الفَرَّخُ على أفراخ^(٤).

٥- فَرْدٌ وأفراد:

ذكر سيبويه^(٥) جمعَ فَرْدٍ على أفرادٍ ضمنَ الجموع التي خرجت عن الأصل في جمع (فَعَل) على (أفعال)، وقد فُسِّرَ هذا الخروج في هذا الجمع بالحمل على المعنى؛ إذ حُمِلت كلمة فَرْدٌ على كلمة أَحَدٍ للتقارب بينهما في المعنى، وأَحَدٌ يُجْمَعُ قياساً على آحاد، فُجْمِعَ فَرْدٌ على أفرادٍ حملاً عليه^(٦).

(١) البيت له في ديوانه ١٩١، والشعر والشعراء ٢٠٧، والكامل للمبرد ٧٢٥/٢، والخصائص ٥٩/٣ وهو فيه برواية: (زُعْبِ الحواصل)، والخزانة ٢٩٤/٣.

(٢) أسرار العربية ٣٥٠، واللباب في علل البناء والإعراب ١٨٠/١، والتخمين ٣٣٨/٢، وشرح المفصل ١٦/٥.

(٣) شرح اللمع للثمانيني ورقة ٢٣٤.

(٤) أسرار العربية ٣٥٠، واللباب في علل البناء والإعراب ١٨٠/٢، وشرح المفصل ١٦/٥.

(٥) الكتاب ٥٦٨/٣، وينظر: شرح الشافية للرضي ٩٠/٢.

(٦) شرح الشافية للجاربردي ١٢٩/١.

ولم أقف على من وجه جمع فرّد على أفراد على غير القياس توجيهاً صوتياً، غير أنه لا يمنع أن يُقال فيه من حيث التوجيه الصوتي ما قيل في فرخ السابقة.

٢- جمع (فَعْل) في الكثرة على (فِعْلَة):

ما كان من الأسماء على وزن (فَعْل) فإنه يُكسّر في الكثرة على (فُعُول) أو (فِعَال)، نحو: كَعَبٌ وكُعُوبٌ وكِعَابٌ.، وقد تزداد التاء في آخر البناءين؛ لتأكيد معنى الجمعية وتحقيق معنى التأنيث فيهما، نحو: البُعُولَة والفِحَالَة في جمع البَعَل والفَحْل. هذا هو الأصل الذي يقاس عليه^(١).

وقد خَرَجَ عن هذا القياس أنواع من الكلمات، منها بعض الكلمات التي جُمِعَت على (فِعْلَة)، نحو: فَقَعٌ وفِقْعَةٌ، وَجَبٌ وَجِبَاءٌ، وَغَرْدٌ وَغَرْدَةٌ، وكلها من أنواع الكَمَاءة، وَقَعْبٌ وَقِعْبَةٌ. قال سيبويه^(٢): "وربما كُسِرَ (الفَعْلُ) على (فِعْلَة) كما كُسِرَ على (فِعَال) و(فُعُول)، وليس ذلك بالأصل. وذلك قولهم: جَبٌ وهو الكَمَاءة الحمراء وَجِبَاءٌ، وَفَقَعٌ وَفِقْعَةٌ، وَقَعْبٌ وَقِعْبَةٌ".

وفُسِّرَ هذا الخروج بجمع هذه الألفاظ على (فِعْلَة) بأوجهٍ، منها الحملُ على المعنى، وهو ما تُعنى به هذه الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

١- الفَقَعُ والجَبُّ والغَرْدُ:

سُمِعَ جمعُ فَقَعٍ على فِقْعَةٍ، ومن ذلك قول الشاعر^(٣):

وَمِنْ جَنَى الْأَرْضِ مَا تَأْتِي الرَّعَاءُ بِهِ مِنْ ابْنِ أَوْبَرَ وَالْمُغْرُودِ وَالْفِقْعَةِ^(٤)

وقد حَمَلَ ابن الورّاق^(٥) هذا الجمع على المعنى، وذلك لما كان الفَقَعُ مثلَ الفُطْر في أنهما نوعان من الكَمَاءة، والفُطْر يُجمع على (فِعْلَة)، حُمِلَ الفَقَعُ عليه فُجِمِعَ

(١) الكتاب ٥٦٧/٣، والمقتضب ١٩٥/٢، وشرح المفصل ١٧/٥، وشرح الشافية للرضي ٩٠/٢.

(٢) الكتاب ٥٦٨/٣، وينظر: شرح المفصل ١٧/٥، وشرح الشافية للرضي ٩١/٢.

(٣) البيت بلا نسبة لقائل في المخصص ٢١٦/١٣، والسان (فقع).

(٤) المغرود بضم الميم: هو الغرد، نوع من الكمأة. القاموس المحيط (غرد).

(٥) علل النحو ٥٢١.

مثله؛ للتشابه المعنويّ بينهما.

أما الجَبُّ والغَرْدُ فلم أقف على مَنْ فَسَّرَ خروجَ جمعِهما على (فِعْلَةٌ) عن القياس بالحمل على المعنى في الفُطْر، ولكن ما ذكره ابن الورّاق في فِقْعٍ وفِقْعَةٌ يصح أن يُفسَّرَ به جمع الجَبِّ والغَرْدِ على (فِعْلَةٌ) أيضاً؛ لأنهما نوعان من الكَمأة فأشبهها الفُطْرَ في النوع، وحُمِلَ جمعُهما على جَمْعِهِ، والله أعلم.

ويؤيد هذا ما ذكره ابن الورّاق نفسه بعدما فسَّرَ خروجَ بعضِ الجموع عن القياس بالحمل على المعنى؛ إذ قال (١): "وجميع ما يأتي من الجمع مختلفاً خارجاً عن بابه فهو محمولٌ على مثل ما ذكرنا".

٢- القَعْبُ:

القَعْبُ: قَدَحٌ مِنَ الخَشَبِ صَغِيرٌ أَوْ ضَخْمٌ مُقَعَّرٌ، والحافر المقَعَّبُ: المستدير المقَبَّبُ كالقَعْبِ (٢).

وقد أشار ابن الورّاق إلى أنّ العلة في جمع القَعْبِ على قِعْبَةٍ هي تشبيهه بالفقْع والفُطْر في التَقَعْبِ أي الاستدارة والتقيب، فجمع على (فِعْلَةٌ) كما جمعا عليه، قال (٣): "وكذلك قَعْبٌ يجوز في جمعه قِعْبَةٌ؛ لما كان الفقْعُ والفُطْرُ مُتَقَعَّبًا وجمعا على (فِعْلَةٌ) جمع القَعْبِ على (فِعْلَةٌ) تشبيهاً بذلك، لاشتراكهما في التَقَعْبِ والوزن وعدة الحروف".

ومن أوجه تفسير خروج هذه الألفاظ عن الأصل وجمعها على (فِعْلَةٌ) أنّها في الجمع مقصورة من (فِعَالَةٌ)، بحذف المد منها تخفيفاً (٤). و(فَعْلٌ) يُجمع على (فِعَالَةٌ) بزيادة التاء لتأكيد معنى الجمعية ولتحقيق التأنيث في الجمع قياساً.

(١) علل النحو ٥٢٢.

(٢) اللسان (قعب).

(٣) علل النحو ٥٢١-٥٢٢.

(٤) شرح المفصل ١٧/٥، وينظر: قصر الجمع المكسّر، دراسة للباحث نشرت في مجلة جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، العدد (٥٠) ربيع الآخر ١٤٢٦ هـ.

٣- جمع (فَعَلَ) على (أَفْعُلُ):

سَبَقَتْ فِي الْحَدِيثِ عَنِ جَمْعِ (فَعَلَ) فِي الْقَلَّةِ عَلَى (أَفْعُلُ) الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى (فَعَلَ) يُجْمَعُ قِيَاسًا فِي الْقَلَّةِ عَلَى (أَفْعَالِ)، نَحْوُ: جَمَلٍ وَأَجْمَالٍ^(١).

وقد خرجت عن هذا الأصل بعض الأسماء فجاء جمعها على (أَفْعُلُ)، ومن ذلك: زَمَنٌ وَأَزْمُنٌ، وَجَبَلٌ وَأَجْبُلٌ، قال سيبويه^(٢): "وربما كسروا (فَعَلًا) على (أَفْعُلُ)، كما كسروا (فَعَلًا) على (أَفْعَالِ)، وذلك قولك زَمَنٌ وَأَزْمُنٌ. وبلَغْنَا أَنَّ بَعْضَهُمْ يَقُولُ: جَبَلٌ وَأَجْبُلٌ".

وهذا الخروج عن الأصل مُفَسَّرٌ عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ بِالْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى، وَذَلِكَ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

١- جَبَلٌ وَأَجْبُلٌ:

حَكَى سَيْبَوِيهِ فِي النَّصِّ السَّابِقِ مَا بَلَّغَهُ مِنْ قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ: "أَجْبُلٌ" فِي جَمْعِ جَبَلٍ، وَالْأَصْلُ الْمَشْهُورُ جَمْعُهُ عَلَى أَجْبَالٍ فِي الْقَلَّةِ، وَعَلَى جِبَالٍ فِي الْكثْرَةِ، وَمِمَّا سَمِعَ فِي أَجْبُلٍ وَأَجْبَالٍ قَوْلُ الْأَعْرَابِيِّ، وَقَدْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا^(٣):

إِنِّي لِأَكْنِي بِأَجْبَالٍ عَنَ اجْبُلِهَا وَبِاسْمِ أَوْدِيَةٍ عَنَ اسْمِ وادِيهَا

وَجَمَعَ جَبَلٌ عَلَى أَجْبُلٍ مَحْمُولٌ عِنْدَ ابْنِ يَعِيشٍ^(٤) عَلَى الْمَعْنَى؛ حَيْثُ ذَهَبَ إِلَى حَمَلِ جَبَلٍ عَلَى تَلٍّ لَمَّا كَانَ بِمَعْنَاهُ، وَتَلٌّ مُضَاعَفٌ (فَعْلٌ) الَّذِي يُجْمَعُ قِيَاسًا فِي الْقَلَّةِ عَلَى (أَفْعُلُ)، فَجُمِعَ جَبَلٌ عَلَى أَجْبُلٍ.

(١) الكتاب ٥٧٠/٣.

(٢) الكتاب ٥٧١/٣، وينظر: ٥٩١/٣.

(٣) البيت أحد أربعة أبيات لأعرابي في الأغانى ٣٤٤/٥، وبلا نسبة في المقتضب ٢٠٠/٢ وروايته فيه: (عن ذكر واديهما)، والكامل ٨٤/١. وروايته فيه: (حُبًّا لَوَادِيهَا).

(٤) شرح المفصل ١٨/٥.

٢- زَمَنَ وَأَزْمُنُ:

سُمِعَ جَمْعُ زَمَنَ عَلَى أَزْمُنَ، وَالْأَصْلُ: أَزْمَانُ، وَمِنَ الْمَسْمُوعِ بَيْتُ ذِي الرَّمَّةِ الْمَشْهُورِ^(١):

أَمَنْزَلْتِي مَيِّ سَلَامٌ عَلَيْكُمَا هَلِ الْأَزْمُنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ

وهذا الجمع المخالف للقياس محمول عند كثير من العلماء^(٢) على المعنى؛ حيث حُمِلَ زَمَنُ فِي جَمْعِهِ عَلَى أَزْمُنَ عَلَى مَعْنَى دَهْرٍ الَّذِي يُجْمَعُ قِيَاسًا عَلَى أَذْهَرٍ؛ لِأَنَّهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

٤- جَمْعُ (فُعَلٍ) عَلَى (فِعْلَانٍ) وَمَا خَرَجَ عَنْ ذَلِكَ:

مَا كَانَ مِنْ أُبْنِيَةِ الثَّلَاثِي عَلَى (فُعَلٍ) فَإِنَّهُ يَخْتَلِفُ عَنْ بَقِيَةِ أُبْنِيَةِ الثَّلَاثِي؛ إِذْ يَكْسُرُ فِي الْقَلَّةِ وَالكَثْرَةِ عَلَى (فِعْلَانٍ)، لَا يَكَادُ يُتَجَاوَزُ ذَلِكَ الْبِنَاءَ^(٣)، نَحْوُ: صُرْدٌ وَهُوَ طَائِرٌ ضَخْمُ الرَّأْسِ يَصْطَادُ الْعَصَافِيرَ^(٤) وَصِرْدَانٌ، وَنُغْرٌ وَهُوَ الْبُلْبُلُ أَوْ فَرخُ الْعَصَافِيرِ وَنُغْرَانٌ، وَجُعَلٌ وَجِعْلَانٌ، وَخَزَزٌ وَهُوَ ذَكَرُ الْأَرَانِبِ^(٥) وَخَزَّانٌ. هَذَا هُوَ الْأَصْلُ وَالْقِيَاسُ.

وَقَدْ حَاوَلَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ^(٦) تَلَمَّسَ السَّبَبِ فِي جَمْعِ هَذَا الْبِنَاءِ عَلَى (فِعْلَانٍ) وَاسْتِخْصَصَهُ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأُبْنِيَةِ الثَّلَاثِيَّةِ، فَذَكَرُوا لِذَلِكَ أَمْرَيْنِ، نَظَرَ فِي أَحَدِهِمَا إِلَى الْجَانِبِ الْمَعْنَوِيِّ، وَهُوَ أَنَّ هَذَا الْبِنَاءَ لَمَّا اخْتَصَّ بِنَوْعٍ مِنَ الْمَسْمِيَّاتِ، وَهُوَ الْحَيَوَانَ،

(١) البيت له في ديوانه ١٢٧٣/٢، والكتاب ٥٧١/٣، وشرح أبياته ٣٦٣/٢.

(٢) علل النحو للوراق ٥٢٢، وأسرار العربية ٣٥٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١٨٣/٢، والتخمير ٣٥٨، ٣٣٨/٢، وشرح المفصل ١٨/٥.

(٣) الكتاب ٥٧٤/٣.

(٤) القاموس المحيط (صرد).

(٥) القاموس المحيط (خزز).

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ١٨٢/٢، وشرح المفصل ١٥/٥، وشرح الجمل ٥١٧/٢، وشرح الشافية للرضي ٩٩/٢.

ولزمه فلم يُفارقة إلى غيره، ولم يكن غيره من أبنية الثلاثي مثله في الاختصاص بالدلالة على مسمى من نوع واحد، خصته العرب ببناء مخصوص في حال الجمع، لا يكون لغيره، مثلما خصت بالجمع على (فعلَى) ما كان من المفردات بمعنى الإصابة بالآفة والبليّة والمصيبة، نحو: جَرَحِي ومَرَضِي وغيرهما مما سبق بيانه .
وبهذا الوجه يكون لمراعاة المعنى أثرٌ في تكسير هذا المفرد على بناء مخصوص لا يكون لغيره من الأبنية .

وأما الأمر الآخر فنُظِر فيه إلى الجانب اللفظي الصوتي، وهو أن (فَعَلَ) في الأصل غيرٌ ثلاثي، بل مقصورٌ من (فُعَال)، أي مخففٌ منه بحذف المدّ، و(فُعَال) يُكسّر في القياس في الكثرة على (فِعْلَان) نحو: غُرَابٌ وغُرْبَانٌ، وَعُقَابٌ وَعُقْبَانٌ .
ومال إلى هذا الرأي ابن يعيش فقال^(١): " ومّا يؤيّد ذلك أنّ (فُعَلًا) لا يكاد يكون إلا مُغَيَّرًا من غيره، نحو: عُمَرُ وزُفْرٌ، عُدْلًا من عامِرٍ وزافرٍ، وفُسَقٌ وخُبُثٌ والمراد فاسقٌ وخبيثٌ، فلما كان قد تغيّر عن (فاعِل) و(فَعِيل) كان تغيّره عن (فُعَال) أولى؛ لأنه ليس بين البناءين إلا طَرَحُ الألف فهو أقرب إليه " .

ومما يلفت إليه النظر هنا أن ابن يعيش في تأييده هذا المعنى وقع فيما يظهر في الدُّور؛ ذلك لأنه عند حديثه عن تكسير الرباعي ذكر أن القياس في تكسير (فُعَال) في الكثير هو (فِعْلَان)، فلما أراد أن يعلّل اختلاف (فُعَال) في جمع الكثرة عن (فُعَال) و(فِعْلَان) اللذين يُكسّران على (فُعَل) قياسًا، نحو: قَذَالٌ وقُدُلٌ، وخِمَارٌ وخُمُرٌ؛ لما أراد أن يعلّل ذلك حَمَل (فُعَلًا) في جمعه على (فِعْلَان) على (فُعَل) في جمعه على (فِعْلَان) فقال^(٢): " وإنّما قالوا في الكثير (فِعْلَان) لأنّ ألفه مدّة زائدة فلما حُدِفَت صار كأنه غُرَبٌ وغُلَمٌ، على مثال صُرْدٍ وجُرْدٍ، فكما قالوا: صِرْدَانٌ وجِرْدَانٌ كذلك قالوا: غِرْبَانٌ وغِلْمَانٌ " .

(١) شرح المفصل ١٥/٥ .

(٢) شرح المفصل ٤١/٥ .

وقد خرج عن ذلك الأصل وهو تكسير (فَعَلَ) على (فِعْلَان) بعض المفردات،
وفُسرَّ هذا الخروج بالحمل على المعنى، وذلك على النحو الآتي:

١- رُبَعٌ وأرْبَاعٌ ورباع:

الرُّبْعُ هو الفَصِيلُ الذي يُنتِجُ أولَ النَّتَاجِ أي في الربيع^(١)، لم يُجمع على
(فِعْلَان) كما القياس، بل جُمِعَ على أرْبَاعٍ ورباع، ومنه قول الشاعر^(٢):

سوف تكفني من حُبِّهن فتاةً ترَبِّقُ البَهْمَ أو تَخُلُّ الرباعا^(٣)

وقول الراجز^(٤):

وعُلبَةٌ نازَعَتْها رباعي

وعُلبَةٌ عند مَقِيلِ الراعي^(٥)

وفُسرَّ هذا الخروج في جمع رُبَعٍ على رباعٍ وأرْبَاعٍ بالحمل على المعنى، وذلك لأن
الرُّبْعَ لما كان صغيرَ الجَمَلِ حُمِلَ في المعنى عليه، والجَمَلُ يُجمع قياساً على أَجْمال
في القلة وعلى جَمالٍ في الكثرة، فجمِعَ الرُّبْعَ جمعه، فقيِل: رُبَعٌ ورباعٍ وأرْبَاعٌ^(٦).
ويمكن أن يكون هذا التفسير صحيحاً في هُبَعٍ، وهو الفَصِيلُ الذي يُنتِجُ في
آخر النَّتَاجِ أي في الصيف^(٧)، إذ لم يُجمع الجمعَ القياسي على (فِعْلَان)، بل جُمِعَ
على هِبَاعٍ وأهْبَاعٍ^(٨)، فهو عندي مثل الرُّبْعِ محمولٌ في الجمع على المعنى؛ وذلك
لأن الهُبْعَ لما كان صغيرَ الجَمَلِ حُمِلَ في المعنى عليه فجمِعَ جمعه، والله أعلم.

(١) اللسان (ربيع).

(٢) البيت بلا نسبة لقائل في اللسان (ربيع).

(٣) ترَبِّقُ: أي تضعُ رأسَ البهيمة في الرِبْقَةِ وهي حبلٌ ذو عُرَى يُشدُّ به البَهْمُ. وتَخُلُّ الرباع أي تُحوِّلها لترعى
الحُلَّةَ وهي العَرَفُجُ أو ما فيه حلاوة من النبت. القاموس المحيط (ربق) (خلل).

(٤) الرجز بلا نسبة لقائل في تهذيب اللغة ٢/ ٣٧٢، وأساس البلاغة (ربيع).

(٥) العُلبَةُ: قَدَحٌ ضَخْمٌ من جلود الإبل أو من الخشب يُحلب فيه. القاموس المحيط (علب).

(٦) علل النحو للوراق ٥٢٢، وشرح المفصل ٥/ ٢٠، وشرح الجمل ٢/ ٥١٦، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٩٩.

(٧) اللسان (هبع).

(٨) المقتضب ٢/ ٢٠٤، واللسان (هبع).

٢- رُطِبَ وأرطاب ورطاب :

الرُّطْبُ معروف، جاء تكسيْرُه على أرطاب ورطاب^(١)، وليس على (فِعْلان) كما هو القياس .

وقد وُجِّه هذا الخروجُ عن القياس بالحملِ على المعنى، وذلك لأن الرُّطْبَ لما كان ثَمْرًا، والثَمَرُ يُكسَّر على ثِمَار وأثْمَار، حُمِلَ عليه الرُّطْبُ وإن كان اسمَ جنسٍ، فجمِعَ جمْعَه فقيِل: رِطاب وأرطاب^(٢).

٥- جمع (فَعِل) على (فُعُول):

ما كان من الأسماء الثلاثية على وزن (فَعِل) فإنه يُكسَّر في الأصل في القليل والكثير على بناء القلة (أفْعال)، نحو: كَبِدٌ وأكْبَادٌ، وَقَلٌّ أن يُكسَّر على أحد أبنية الكثرة، وذلك لقلته في الاستعمال مقارنةً بالوزنين: (فَعْل) و(فَعَل). والبناء المفرد إذا قلَّ استعماله لم يتوسَّعوا في جمعه^(٣).

وقد جاء تكسير كلمتين من (فَعِل) على (فُعُول)، وذلك: وَعِلٌ ووُعُولٌ، ونَمِرٌ ونُمُورٌ، وفَسَّرٌ سيبويه وغيره ذلك بالحمل على المعنى والتشبيه بأَسَدٍ الذي على وزن (فَعَل) ويكسَّر قياساً على (فُعُول)؛ لأنها أي الوُعُول والنُمُور في المعنى حيوانات بريَّة. قال سيبويه^(٤): "وقد قالوا: النُمُور والوُعُول، شَبَّهوها بالأُسُود. وهذا النحو قليل".

٦- جمع (فَعَل) على (أفْعَل):

الأصل في الاسم الثلاثي الذي على وزن (فَعَل) أن يكسَّر في القلة على (أفْعال) كما مرَّ قريباً، وذلك نحو: عِنَبٌ وأعْنَابٌ وضِلْعٌ وأضْلَاعٌ وغيرها.

(١) الكتاب ٣ / ٥٧٤، ٥٨٢، ٥٨٥، واللسان (رطب) .

(٢) شرح المفصل ٥ / ٢٠، وشرح الجمل ٢ / ٥١٦ .

(٣) الكتاب ٣ / ٥٧٣، وشرح المفصل ٥ / ١٨، وشرح الجمل ٢ / ٥١٥ .

(٤) الكتاب ٣ / ٥٧٣ . وينظر: شرح المفصل ٥ / ١٨ .

وقد نقل سيبويه^(١) عن بعضهم قوله: الأضلع في جمع ضلع، وقد سبق بيان أن الجمع على (أفعل) خاص في القياس بما كان على (فعل) من المفردات، ولذلك احتاج جمع ضلع على أضلع إلى توجيه؛ لأنه خروج عن الأصل.

ومما وجه به ذلك توجيهان، أحدهما: ما ذكره سيبويه^(٢) وهو تشبيه ضلع بزمن الذي سُمع جمعه في القليل على أزمن والقياس أزمان كما مر، ولذا كُسّر ضلع على أضلع، وقياسه أن يُكسّر على أضلاع.

والتوجيه الآخر: الحمل على المعنى، حيث حُمِل ضلع على عظم لما كان بمعناه، فجمع على أضلع كما جمع عظم على أعظم^(٣).

٧- جمع (فعل) على (فعلان):

ما كان من الأسماء على (فعل) فإنه يكسّر في الكثرة على بناءين قياسيين، هما: (فعل) نحو: قضيب وقضب، و(فعلان) نحو: قضبان^(٤).

وقد جاء تكسيره في الكثرة على أبنية أخرى غير قياسية، منها: (فعلان) بكسر الفاء، نحو: ظليم وظلمان، وفي المعتل: صبي وصبيان، وفي المضاعف: ضير وضران. قال سيبويه في (فعل) من الأسماء^(٥): "وقد كسّره بعضهم على (فعلان)، وهو قليل، وذلك قولهم: ظليم وظلمان، وعريض^(٦) وعرضان، وقضيب وقضبان. وسمعا بعضهم يقول: فصيل وفصلان، شبّهوا ذلك بفعال".

وفي قوله: "شبّهوا ذلك بفعال" إشارة إلى تفسير خروج (فعل) عن البناء الغالب في تكسيره إلى (فعلان)، وهو حمّله على ما كان على (فعال) من جهة

(١) الكتاب ٥٧٣/٣.

(٢) السابق نفسه، وينظر: شرح الشافية للرضي ٩٩/٢.

(٣) شرح المفصل ١٩/٥.

(٤) شرح المفصل ٤٢/٥.

(٥) الكتاب ٦٠٤/٣ - ٦٠٥.

(٦) العريض هو التيس إذا نب وأراد السفاد. اللسان (عرض).

المعنى بالنظر إلى الوزنين في الصفات؛ لأن (فَعِيلًا) و(فُعَالًا) من الصفات يتفقان في المعنى، ويكونان لشيء واحد، وهذا ما أبانه المبرّد بقوله (١): "فأما ما جُمع من الأسماء على (فِعْلَان) فنحو: ظَلِيمٌ وظَلْمَانٌ، وقَضِيبٌ وقَضْبَانٌ، فليس من أصل الباب، ولكنه على ما ذكرتُ لك، وأخرَجَهُم إلى ذلك أنه في معنى (فُعَال)؛ لأنهما يَقَعَان لشيء واحد. تقول: طَوِيلٌ وطُوالٌ، وخَفِيفٌ وخُفَافٌ، وسَرِيعٌ وسُرَاعٌ.... وثوبٌ رَقِيقٌ ورُقَاقٌ. وهذا أكثر من أن يُحصَى".

فلما اتَّفَقَ (فَعِيلٌ) و(فُعَالٌ) من الصفات في المعنى حُمِلَ أحدهما على الآخر في التكسير، فيكسّران على (فُعَلَاء) نحو: فَقِيهٌ وفُقَهَاءٌ، وشُجَاعٌ وشُجَعَاءٌ، وعلى (فِعَال) نحو: كَرِيمٌ وكِرَامٌ، وطُوالٌ وطُوالٌ (٢).

ثم حُمِلَ لذلك الحُمْلِ في الصفات (فَعِيلٌ) من الأسماء على (فُعَال) في التكسير، و(فُعَالٌ) من الأسماء يُكسّر على (فِعْلَان) قياسًا، نحو: غُرَابٌ وغُرَبَانٌ، فلذلك قيل في قَضِيبٍ وظَلِيمٍ: قَضْبَانٌ وظَلْمَانٌ. هذا ما ظهر بعد التأمل والنظر، والله أعلم.

ب- أثر المعنى في حَمَلِ الصفة على الصفة:

١- جمع (فَعِيل) على (فَعْلَى) وما حمل عليه:

القياس في (فَعِيل) الوصف إذا كان في معنى المفعول وكان في معناه دالاً على الإصابة بالآفة أو المكروه أن يكسّر على (فَعْلَى)، نحو: قَتِيلٌ وقَتْلَى، وجَرِيحٌ وجَرْحَى، وأسِيرٌ وأَسْرَى، وكَسِيرٌ وكَسْرَى، ورَهِيصٌ وهو وصف للفرس إذا أصابه الحَجَرُ في بطن حافره (٣) ورَهْصَى، وحَسِيرٌ من حَسَرَ وحَسِرَ إذا أعيأ (٤) وحَسْرَى

(١) المقتضب ٢/٢١٠، وينظر: شرح المفصل ٥/٤٧.

(٢) شرح المفصل ٥/٤٧.

(٣) القاموس المحيط (رهص).

(٤) القاموس المحيط (حسر).

ولا يُجمع جمع التصحيح^(١). قال سيبويه^(٢): "وأما (فَعِيل) إذا كان في معنى (مفعول) فهو في المؤنث والمذكر سواء، وهو بمنزلة (فَعُول)، ولا تجمعُه بالواو والنون، كما لا تُجمع (فَعُول)؛ لأن قصته كقصته، وإذا كسّرتَه كسّرتَه على (فَعْلَى)، وذلك: قَتِيل وقَتْلَى، وجَرِيح وجَرَحَى، وعَقِير وعَقْرَى، ولَدِيغ ولَدَغَى". هذا هو الأصل الذي سيُحمل عليه ما سيأتي بعده مما يوافقُه في المعنى، غير أنه تحسن الإشارة هنا إلى أثر المعنى في هذا الأصل نفسه، فليس كل (فَعِيل) في معنى المفعول يُجمع على (فَعْلَى) إلا إذا كان معناه دالاً على الآفة أو الإصابة بالبلوى. أمّا إذا كان (فَعِيل) الذي في معنى المفعول لا يحمل هذه الوظيفة الدلالية فلا يجمع على (فَعْلَى)، فلا يقال في حَمِيد: حَمْدَى، ولا في سَعِيد (في لغة من قال: سَعِد): سَعْدَى^(٣).

ثم حُمِل على هذا الجمع ما وافقه أو قاربه من الأوصاف في معنى الابتلاء بالمصيبة والآفة، وذلك على النحو الآتي:

١- (فَعِيل) بمعنى الفاعل:

الأصل فيما كان وصفاً على (فَعِيل) بمعنى الفاعل وكان في معناه دالاً على الإصابة بالآفة أو المكروه نحو: مريض ومريضة أن يجمع جمع السلامة، فيقال: مريضون ومريضات. ويكسّر على أبنية ليس منها (فَعْلَى). ولكنه لما كان في المعنى مشابهاً (لَفَعِيل) بمعنى المفعول في الدلالة على الإصابة بالبلوى والمكروه، وكان في اللفظ أيضاً على صورة واحدة حُمِل جمعُه على (فَعْلَى) فقول: مريض ومرضى^(٤).

(١) شرح المفصل ٨١/٥، وشرح الشافية للرضي ١٤١/٢-١٤٢.

(٢) الكتاب ٦٤٧/٣.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٦٠/٥ ب، وشرح المفصل ٨١/٥، وشرح الشافية للرضي ١٤١/٢-١٤٢.

(٤) السابق نفسه.

وهذا الحمل سماعي غير مطرد بدليل أنهم لم يجمعوا سقيماً وهو (فَعِيل) بمعنى الفاعل، ومعناه الآفة والمكروه؛ لم يجمعوه على: سَقَمِي؛ لأن الغالب في هذا النحو أن يُكسّر على غير (فَعْلَى) (١).

٢- (فَعِل) :

الأصل والباب في الوصف على (فَعِل) أن يُجمع جمع السلامة أيضاً، نحو: رجلٌ حَذِرٌ ورجالٌ حَذِرُونَ، ويُكسّر على أبنية متعددة ليس منها (فَعْلَى) (٢). لكن سُمع جمع ما كان منه بمعنى الآفة والمصيبة على (فَعْلَى)، نحو: زَمِنَ إذا أُصِيبَ بعاهة (٣) وزَمَنِي، ووَجَعٌ وَجَعِي، وَهَرَمٌ وَهَرَمِي، وَضَمِنَ إذا ابْتَلِيَ في جسده (٤) وَضَمَنِي، حملاً على المعنى في قتيل وقتلي، وجريح وجرحي. قال سيبويه (٥): "وقالوا: رجلٌ وَجَعٌ وقومٌ وَجَعِي كما قالوا: هَلَكِي"، وقال في موضع آخر (٦): "وقالوا: زَمِنَ وزَمَنِي، وَهَرَمٌ وَهَرَمِي، وَضَمِنَ وَضَمَنِي، كما قالوا: وَجَعِي؛ لأنها بلايا ضُربوا بها فصارت في التكسير لهذا المعنى". وقال أيضاً في الموضوع نفسه (٧): "وقالوا: وَجٌ وَوَجِيًا (٨) كما قالوا: زَمِنَ وزَمَنِي، فأَجَرُوا ذلك على المعنى".

٣- (أَفْعَل) الذي مؤنثه (فَعْلَاء) :

هذا الوصف يكسّر على أبنية ليس منها (فَعْلَى)، إلا أنه وُرد تكسيرُ بعض

(١) الكتاب ٦٤٩/٣، والتكملة ٤٧٤، وشرح الشافية للرضي ١٤٥/٢.

(٢) شرح المفصل ٢٦/٥.

(٣) القاموس المحيط (زمن).

(٤) القاموس المحيط (ضمن).

(٥) الكتاب ٦٤٩/٣.

(٦) السابق ٦٤٩-٦٥٠/٣.

(٧) السابق ٦٥٠/٣.

(٨) الْوَجِي: أن يشتكي الفرس باطن حافره أو البعير باطن خُفّه، فهو وَجٍ. القاموس المحيط (وجي).

الألفاظ منه على (فَعَلَى)؛ لأنها في المعنى تدل على معنى الإصابة بالبلية والآفة في العقل، فحُمِلت في هذا الجمع على معنى قتيل وقتلى وجريح وجرحى، وذلك: أَحْمَقٌ وَحَمَقِي، وَأَجْرَبٌ وَجَرَبِي، وَأَنْوَكٌ وَهُوَ الْأَحْمَقُ^(١) وَنَوَكِي^(٢). قال سيبويه^(٣): "وقالوا: مائق^(٤) وموقى، وأحمق وحمقى، وأنوك ونوكى، وذلك لأنهم جعلوه شيئاً قد أُصيبوا به في عقولهم كما أُصيبوا ببعض ما ذكرنا في أبدانهم".

٤- (فَيْعِلُ):

الوزن على (فَيْعِلُ) من الأبنية المختصة بالمعتل، والباب والكثير فيه وفي مؤنثه أن يُجمع جمع السلامة، نحو هَيْنٌ وَهَيْنُونَ، وَهَيْئَةٌ وَهَيْئَاتٌ، وعند تكسيره يجمع على أبنية متعددة ليس منها (فَعَلَى)^(٥)، إلا أنه جاء جمعُ مَيَّتٍ على مَوْتِي، وذلك حملاً على المعنى في قتيل وقتلى، وجريح وجرحى. قال سيبويه^(٦): "وقال الخليل: إنما قالوا: مَرَضِي وَهَلَكِي وَمَوْتِي وَجَرَبِي وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ لَأَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ يُبْتَلَوْنَ بِهِ وَأُدْخَلُوا فِيهِ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ وَأُصِيبُوا بِهِ، فَلَمَّا كَانَ الْمَعْنَى مَعْنَى الْمَفْعُولِ كَسَّرُوهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى".

٥- (فَاعِلِ):

الأصل في الوصف على (فَاعِلِ) أن يُجمع جمع السلامة، وجاء تكسيره على أبنية كثيرة، ليس منها (فَعَلَى)^(٧). وقد جُمِعَت بعضُ الأوصاف من هذا الوزن على (فَعَلَى)، نحو: هَالِكٌ وَهَلَكِي، وَسَاقِطٌ وَسَقَطِي، وَفَاسِدٌ وَفَسَدِي، وَمَائِقٌ

(١) القاموس المحيط (نوك)

(٢) الكتاب ٦٤٩/٣، وشرح الشافية للرضي ١٤٤/٢.

(٣) الكتاب ٦٤٩/٣.

(٤) المائق: الحمق في غباوة. القاموس المحيط (موق).

(٥) شرح المفصل ٦٦٦٥/٥.

(٦) الكتاب ٦٤٨/٣.

(٧) شرح المفصل ٥٤/٥.

ومَوْقَى، ورائب وهو من فَتَرَتْ نَفْسُهُ مِنْ شَبَعٍ أَوْ نَعَاسٍ، أو قام خائراً البدن والنفس، أَوْسَكِرَ مِنْ نَوْمٍ^(١)، وجمعُهُ: رَوْبَى، وتفسير ذلك أن هذه الألفاظ حملت في الجمع على معنى جريح وجرحى وقتيل وقتلى، لمقاربتها لها في معنى الإصابة بالمكروه والآفة^(٢). قال ابن يعيش^(٣): "وقالوا: هالكٌ وهلكى، شبهوه (بفعل) بمعنى (مفعول) نحو: جريحٌ وجرحى وقتيلٌ وقتلى؛ إذ كانت بليّةً ومصيبةً".

وفي رَوْبَى يقول بشر بن أبي خازم^(٤):

فأما تميمٌ تميمٌ بنُ مَرٍ فألفاهمُ القومُ رَوْبَى نياماً

وينبّه هنا أيضاً أن هذا الحمل سماعي غير مطرد بدليل أنهم لم يجمعوا دامراً وهو بمعنى الهالك الخاسر وهو (فاعل) ومعناه الآفة والمكروه؛ لم يجمعوه على: دَمْرَى؛ لأنّ الغالب في هذا النحو غير (فعلى)^(٥).

٦- (فعلان) الذي مؤنثه (فعلى):

يُكسّر هذا الوصف في القياس على (فعال)، نحو: عَجَلانٌ وعِجالٌ، وعلى (فعللى) بفتح الفاء ويجوز ضمها، نحو: عَجَلانٌ وعُجاليٌ. وجاء تكسير ألفاظ منه على (فعللى)، نحو: رجلٌ سَكْرانٌ ورجالٌ سَكْرَى، وغرثانٌ وهو الجائع وغرثى وكسّلانٌ وكسلى، ومن الشواهد قراءة حمزة والكسائي^(٦): ﴿وترى الناسَ سَكْرَى وما هم بسَكْرَى ولكنَّ عذابَ اللهِ شديدٌ﴾ (الحج: ٢).

وحُمِلَ تكسيره على (فعللى) على المعنى في مريضٍ ومرضىٍ وأسيرٍ وأسرى.

(١) القاموس المحيط (راب).

(٢) الكتاب ٣/٦٤٨-٦٤٩، والتكملة ٤٧٤، وشرح المفصل ٥/٨١.

(٣) شرح المفصل ٥/٥٥.

(٤) البيت له في ديوانه ١٣٥، والكتاب ١/٨٢، وأمالي ابن الشجري ٣/١٣١.

(٥) التكملة ٤٧٤.

(٦) السبعة ٤٣٤، والحجة للفارسي ٥/٢٦٦.

قال سيبويه^(١): "وقد قالوا: رجل سَكْران وقوم سَكْرى؛ وذلك لأنهم جعلوه كالمرضى". وقال في موضع آخر^(٢): "وقالوا: كَسَلَى فشبّهوه بأسرى".
وهنا أربعة أمور تجدر الإشارة إليها عند الحديث عن هذا الوزن، هي:
١- أجاز الفارسي^(٣) أن يكون (سَكْرى) تكسير الوصف: سَكْرٍ؛ لأن^(٤) سيبويه حكى^(٥): "رجلٌ سَكْرٌ، وقد جمعوا هذا البناء على (فَعْلَى) فقالوا: هَرَمٌ وهَرَمَى، وزَمِنٌ وزَمِنَى، وضَمِنٌ وضَمِنَى؛ لأنه من باب الأدواء والأمراض التي يصاب بها".

وهو في كلا الرأيين محمول على المعنى في جمع (فَعِيل) بمعنى المفعول على (فَعْلَى).

٢- ويُقال مثل ذلك كما يظهر في (كَسَلَى) و(غَرَثَى)، فيجوز أن يكونا تكسير الوصفين كَسَلان و غَرَثان، كما يجوز أن يكونا تكسيراً للوصفين كَسَلٍ و غَرَثٍ؛ لأن سيبويه حكى^(٦) أيضاً: "كَسَلان و كَسَلٍ". وفي اللسان^(٧): ".... فهو غَرَثٌ و غَرَثان والجمع: غَرَثَى و غَرَاثَى و غَرَاث".

وهو في كلا الرأيين أيضاً محمول على المعنى في جمع (فَعِيل) بمعنى المفعول على (فَعْلَى).

٣- أجاز الفراء^(٨) في توجيه قراءة حمزة والكسائي وجهاً يُخرجُ به (سَكْرى)

(١) الكتاب ٣/ ٦٤٩ .

(٢) الكتاب ٣/ ٦٥٠ .

(٣) الحجة ٥/ ٢٦٧ .

(٤) السابق .

(٥) الكتاب ٤/ ١٩ .

(٦) الكتاب ٤/ ١٩ .

(٧) (غرث) .

(٨) معاني القرآن ٢/ ٢١٥ .

عن كونها جمعاً، ويجعلها فيه مفرداً مؤنثاً لفعلان، فهو سكران وهي سكرى، وصفة المفرد المؤنث تصلح للجمع؛ لأن الجمع يؤنث. قال الفراء: "ولو قيل: (سكرى) على أن الجمع يقع عليه التأنيث فيكون كالواحدة كان وجهاً، كما قال الله: ﴿ولله الأسماء الحسنى﴾ (الأعراف: ١٨)، و﴿القرون الأولى﴾ (القصص: ٤٣)، والناس جماعة، فجائز أن يقع ذلك عليهم، وقد قالت العرب: قد جاءتك الناس".

وبهذا الوجه لا تكون القراءة شاهداً على الحمل على المعنى في جمع التكسير.
٤- جعل الرضي في شرح الشافية^(١) (روبي) المذكورة في الفقرة السابقة على أنها جمع رائب؛ جعلها من هذا الباب وهو جمع (فعلان) على (فعلى) فقال وهو يعدد الأوزان المحمولة على (فعليل) في معنى المفعول بمعنى المصاب بالمصيبة: "و(فعلان) كرجل سكران وقوم سكرى، ورجل رويان، وهو الذي أثخنه السفر، وقوم روبي".

والذي نص عليه سيبويه أنها جمع رائب على وزن (فاعل)، قال^(٢): "وقالوا: رجال روبي، جعلوه بمنزلة سكرى. والروبي: الذين قد استثقلوا نوماً، فشبهوه بالسكران، وقالوا للذين قد أثخنهم السفر والوجع روبي أيضاً، والواحد رائب". وهو أيضاً في كلا الرأيين محمول على المعنى في جمع (فعليل) بمعنى المفعول على (فعلى).

والحاصل أن أصل (فعلى) أن يكون جمعاً (لفعليل) في معنى المفعول بمعنى مُصابٌ بمصيبة، ثم حمل عليه ما وافقه في المعنى من الأوزان الستة المذكورة.
قال ابن يعيش^(٣): "والذي يدل أن باب مَرَضِي وهَلَكِي محمولٌ على جَرَحِي وَعَقْرِي قولك: زَمِنُونَ وَجَرِبُونَ، ولو كان أصلاً كَجَرَحِي لم يُجمع جمع السلامة،

(١) ١٤٤/٢ .

(٢) الكتاب ٦٤٩/٣، وفي اللسان (روب): (ورجل رائب وأروب ورويان، والأنثى: رائبة من قوم روبي).

(٣) شرح المفصل ٨١/٥ .

كما أنّ جَرِيحاً وبابَه لا يُجمع جمعَ السلامة؛ لأنّه يستوي فيه لفظ المذكر والمؤنث، فيقال: رجل جَرِيح، وامرأة جَرِيح، فلا يقال: جريحون، كما لا يُقال: جريحات والحمل على المعنى هو الكثير".

٢- الجمع على (فَعَالَى) وما حُمِلَ عليه:

من أبنية التكسير (فَعَالَى)، ويكسّر عليه في الأصل المؤنث المختوم بألفي التانيث الرابعة الممدودة أو المقصورة، نحو: امرأةٌ عذراءٌ أو حُبلى ونساء عذارى وحبالى^(١). هذا هو الأصل والقياس في الجمع على (فَعَالَى)، ثم حُمِلت بعضُ المفردات على بعضٍ في التكسير على (فَعَالَى) بصورة متدرّجة، وكان لمراعاة المعنى فيها أثرٌ واضح، وذلك على النحو الآتي:

١- حَمَلُ (فَعْلَان) على (فَعْلَاء) في الجمع على (فَعَالَى):

(فَعْلَان) صفةٌ مشبهة، وهي وصفٌ لما كان على (فَعَلَ يَفْعَلُ) مما يدل في المعنى على الامتلاء، نحو: شَبِعَ يشْبَعُ فهو شَبْعَان، أو على حرارة الباطن، نحو: غَضِبَ يَغْضَبُ فهو غَضْبَان^(٢).

والغالب في (فَعْلَان) الوصف الذي مؤنثه (فَعْلَى) وفي مؤنثه أن يكسّر على (فِعَال)، نحو: هُوَ جَوْعَانٌ، وهي جَوْعَى، وهُم جِيَاعٌ، وهُوَ عَطْشَانٌ، وهي عَطْشَى، وهُم عَطَاشٌ^(٣).

ثم حُمِل (فَعْلَان) على (فَعْلَاء) في الجمع على (فَعَالَى)؛ وذلك لأنّ الألف والنون في (فَعْلَان) أشبهتا ألف التانيث الممدودة في أنّهما حرفان زائدان معاً، والأول منهما حرف مد، وذلك نحو: سَكْرَانٌ وسَكَارَى، وعَطْشَانٌ وعَطَاشَى^(٤).

(١) الكتاب ٦٠٩/٣، وشرح الشافية للرضي ١٥٨/٢ .

(٢) شرح الشافية للرضي ١٤٤/١ .

(٣) الكتاب ٦٤٥/٣، وشرح الشافية للرضي ١٢٠/٢، ١٧٣ .

(٤) شرح المفصل ٦٥/٥ .

وجاء ضمُّ فاءِ هذا البناء (فعالي) في تكسيرِ بعض ما كان على (فَعْلان) الذي مؤنثه (فَعْلَى) خاصة، ومما سمع: كُسَالَى وسُكَارَى في جمع كَسْلَان، وسَكْرَان، والضم في هذين أرجح من الفتح، ومثلهما في ضم الأول دون ترجيحِ على الفتح: عُجَالَى وغُيَارَى^(١)، وأُشَارَى^(٢) في جمع عَجْلَان وغَيْرَان من الغَيْرَةِ وأَشْرَان من الأَشْر وهو البَطْر.

قال الرضي في تعليل الضم^(٣): "وإنما ضمُّ في جمع (فَعْلان) خاصة لكون تكسيه على أقصى الجموع خلاف الأصل؛ وذلك لأنه إنَّما كُسِرَ عليه لمشابهة الألف والنون فيه لألف التانيث، فغير أولُ الجمع غير القياسي عمَّا كان ينبغي أن يكون عليه لينبّه من أول الأمر على أنه مخالف للقياس".

٢- جمع أسير على أسارى بالضم حملاً على (فَعْلان وفُعالي):

سبق أن القياس في أسير أن يكسر على أسرى؛ لأنه (فَعِيل) في معنى المفعول ومعناه دالٌّ على الإصابة بالآفة أو المكروه. وسمع جمعه على أسارى، ومنه ما جاء في التنزيل على قراءة الجمهور^(٤) في قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ يَأْتِوكُمُ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ﴾ (البقرة: ٨٥)، وذلك إمَّا حملاً على معنى كَسْلَان وكُسَالَى، كما هو توجيهه سيبويه^(٥) في قوله: "وقالوا: أسارى، شبهوه بقولهم: كُسَالَى"، قال الفارسي^(٦) في بيان ذلك: "ووجه قول من قال: (أسارى) أنه شبهه بكُسَالَى؛ وذلك أن الأسير لما كان محبوساً عن كثير من تصرفه للأسر كما أن الكسلان

(١) الكتاب ٦٤٥/٣، وشرح المفصل ٦٥/٥، وشرح الشافية للرضي ١٧٤/٢.

(٢) الصحاح (أشر)، والقاموس المحيط (أشر).

(٣) شرح الشافية للرضي ١٧٤/٢.

(٤) السبعة ١٦٤، والحجة ١٤٣/٢، وفيهما أن حمزة قرأها: ﴿أُسْرَى تُفَادُوهُمْ﴾.

(٥) الكتاب ٦٥٠/٣، وينظر: معاني القرآن للأخفش ١٣٥-١٣٦، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤٤/١.

(٦) الحجة ١٤٣/٢-١٤٤.

مُحْتَبَسٌ عن ذلك لعادته السيئة شُبِّهَ به، فقليل في جمعه: أُسَارَى، كما قيل:
كُسَالَى، وَأُجْرِي عَلَيْهِ هذا الجمع للحملِ على المعنى".
وإِذَا حَمَلًا عَلَى معنى حَرَّانَ وَلَهْفَانِ؛ لَأَنَّهُ لَا يَخْلُو من حرارة الجوف، كما هو
توجيه الرضي^(١).

والفرق بين الرأيين دقيق جداً، وبيان ذلك أن سيبويه يذهب إلى أن أسيراً في
حملة على معنى (كَسْلَان) جُمِعَ على أُسَارَى بالضم من المرة الأولى مثل كُسَالَى،
والرضي يذهب إلى أنه في حملة على معنى حَرَّانَ وَلَهْفَانِ جُمِعَ على أُسَارَى
بالفتح، ثم ضُمَّ أوله في المرة الثانية.

وهو في كلا الرأيين محمول على المعنى في جمع أسير على أُسَارَى، وإن كان
في رأي الرضي ما يعضده من وجهين، أحدهما: أن حَمَلَ أسير على حَرَّانَ وَلَهْفَانِ
أقرب من جهة قوة الشبه في المعنى من حَمَلَ على كَسْلَان. والآخر: أنه ثبت في
كتب اللغة^(٢) أن أسيراً يجمع على أُسَارَى وأُسَارَى، مما يُقَوِّي أن أُسَارَى بالضم
أصله أُسَارَى بالفتح، وليس بناءً مستقلاً لجمع أسير.

ومن العلماء^(٣) من ذهب إلى أن أُسَارَى وأُسَارَى جمعُ الجمع، أي أنهما جمع
أَسْرَى، البناء القياسي لجمع أسير. وهذا الرأي يُخرج (أُسَارَى) عن موضوع
الدراسة.

٣- حَمَلٌ (فَعِلٌ) الوصف على (فَعْلَان) في الجمع على (فَعَالَى):

الأصل والباب في هذا الوصف كما سبق أن يُجمع جمع السلامة، نحو: رجلٌ
حَذِرٌ ورجالٌ حَذِرُونَ، لكن لما كان (فَعِلٌ) الصفة المشبهة وصفاً لما كان على (فَعِلٌ)
يفْعَلٌ مما يدل في المعنى على الأدواء الباطنة نحو: وَجَعٌ يَوْجَعُ فهو وَجَعٌ، أو على

(١) شرح الشافية للرضي ١٤٩/٢ .

(٢) تهذيب اللغة ٦١/١٣، والقاموس المحيط (أسر).

(٣) تهذيب اللغة ٦١/١٣، والبحر المحيط ٤٤٩/١ .

ما يناسب الأدوية من العيوب الباطنة ونحوها من الهيجانات والخفة والامتلاء؛ لما كان كذلك أشبه في المعنى الوصف (فَعْلَان) واتحد معه في المنشأ، فاشترك الوصفان وتداخلا وتناوبا في مواضع^(١)، منها حَمَلُ (فَعِل) على (فَعْلَان) في الجمع على (فَعَالِي)، فقليل في جمع رَجُلٍ وَجَعٍ وبعيرٍ حَبِطٍ إذا أُصِيبَ بداءٍ في بطنه أو ورمٍ في ضرعه^(٢): رِجَالٌ وَجَاعِيٌّ وَإِبِلٌ حَبَاطِيٌّ، حَمَلًا عَلَى نَحْوِ: سَكْرَانٌ وَسَكَارِيٌّ وَغَرَثَانٌ وَغَرَاثِيٌّ^(٣). قال سيبويه^(٤): "وقد يُكْسَرُونَ (فَعِلًا) عَلَى (فَعَالِي)؛ لأنه قد يدخل في باب (فَعْلَان) فيُعْنَى به ما يُعْنَى بِفَعْلَانٍ، وذلك: رَجُلٌ عَجَلٌ، وَرَجُلٌ سَكْرٌ، وَحَذِرٌ وَحَذَارِيٌّ، وَبَعِيرٌ حَبِطٌ وَإِبِلٌ حَبَاطِيٌّ". وقال في المسألة نفسها في موضع آخر^(٥): "وقالوا: رَجُلٌ وَجَعٌ وَقَوْمٌ وَجَعِيٌّ كَمَا قَالُوا: هَلَكِيٌّ، وَقَالُوا: وَجَاعِيٌّ كَمَا قَالُوا: حَبَاطِيٌّ وَحَذَارِيٌّ، وَكَمَا قَالُوا: بَعِيرٌ حَبِجٌ"^(٦) وَإِبِلٌ حَبَاجِيٌّ".

وبسبب كثرة هذا الجمع، أعني تكسير الوصفين (فَعْلَان) و(فَعِل) اللذين يدلان على معنى الأدوية والعيوب أو الحرارة الباطنية؛ بسبب كثرة تكسيرهما على (فَعَالِي) ذهب بعض العلماء^(٧) إلى أن (فَعَالِي) بناءً تكسيرٍ قياسي لما به آفة أو بليّة من الوصفين (فَعْلَان) و(فَعِل)، مثل بناء التكسير (فَعَلِي) لما به آفة أو بليّة من الوصف (فَعِيل) في معنى المفعول، لكن (فَعَالِي) في الجمع على هذا المعنى أقلُّ منه في (فَعَلِي).

(١) شرح الشافية للرضي ١٤٣-١٤٧.

(٢) القاموس المحيط (حبط).

(٣) شرح الشافية للرضي ١٤٦/٢.

(٤) الكتاب ٦٤٦/٣.

(٥) الكتاب ٦٤٩/٣.

(٦) يقال للبعير: حَبِجٌ إذا انتفخ بطنه من أكل العرفج. القاموس المحيط (حبيج).

(٧) شرح السيرافي ٦١/٥ ب، ٦٢ أ، وشرح المفصل ٢٦/٥، وشرح الأشموني ٤٥٢/٢.

٤- جمع يَتِيمٍ وَأَيْمٍ عَلَى يَتَامَى وَأَيَامَى حَمَلًا عَلَى (فَعَلَ وَفَعَالَى):
 تُكْسَرُ الْكَلِمَتَانِ يَتِيمٌ وَأَيْمٌ عَلَى أُبْنِيَّةٍ، لَيْسَ (فَعَالَى) فِي الْقِيَاسِ وَالْأَصْلُ وَاحِدًا
 مِنْهَا، لَكِنَّ السَّمَاعَ وَرَدَّ بِجَمْعِهِمَا عَلَى يَتَامَى وَأَيَامَى، وَمِنْهُ مِمَّا فِي التَّنْزِيلِ وَهُوَ
 كَثِيرٌ فِي الْيَتَامَى قَوْلَ الْحَقِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا
 وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ...﴾ (البقرة: ٨٣)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْأَيَامَى: ﴿وَأَنْكِحُوا
 الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ (النور: ٣٢).

ومذهبُ سيبويه ومن تبعه من العلماء^(١) أن هذا الجمع محمول على المعنى،
 وذلك بالحمل على معنى (فَعَلَ) الذي يجمع على (فَعَالَى) مما يدل على الآفات
 والمصائب؛ لأنَّ الأيِّم واليتيم لا بدَّ فيهما من الحزن والوجع؛ فجمعاً على أيامى
 ويتامى، قال سيبويه^(٢): "قالوا: يتامى وأيامى، شَبَّهوه بوجاعى وحباطى؛ لأنها
 مصائب قد ابتلوا بها فشَبَّهت بالأوجاع". وقال في سياق آخر^(٣): "... فأجروا
 ذلك على المعنى كما قالوا: يتيمٌ ويتامى، وأيِّمٌ وأيامى، فأجروه مجرى وجاعى".
 فيتيم وأيِّم في جمعهما على يتامى وأيامى محمولان في المعنى على (فَعَلَ)
 في جمعه على (فَعَالَى)، المحمول في المعنى على (فَعْلَان) في جمعه على
 (فَعَالَى)، المحمول على (فَعْلَاء) في جمعه عليه.
 هذا مذهب سيبويه ومن تبعه، وهو المشهور.

وفي المسألة رأيان آخران ذكرهما الزمخشري^(٤)، هما:

١- أجاز أن يكون يتامى جمع الجمع، أي أنه جمعٌ يتَمَى، على (فَعْلَى)؛ لأنَّ

(١) الكتاب ٣/٦٥٠، والمفصل ٢٣٦، وشرحه لابن يعيش ٥/٨٣، والشافية ٥٠، وشرحها للرضي
 ١٤٦/٢.

(٢) الكتاب ٣/٦٥٠.

(٣) السابق نفسه.

(٤) الكشاف ١/٢٤٢، ٣/٧٣.

الْيُتَمُّ من قبيل الآفات والأوجاع، ولما فيه من الذل والانكسار، وَيَتَمَّى جمعُ يَتِيمٍ. وهو في كلا الرأيين محمول على المعنى في جمع يتيم على يتامى مباشرة، أو على يَتَمَّى ثم يَتَامَى.

٢- كما أجاز أن يكون أصل يَتَامَى وأَيَامَى: يَتَائِمٌ وأَيَائِمٌ، على وزن (فَعَائِل) إجراءً لِيَتِيمٍ وأَيِّمٌ مُجْرَى الأسماء؛ لأنه قلَّمَا يجريان على موصوف، ثم قَلِبَ الجمعان قلباً مكانياً فصارا بعد القلب والتخفيف على هذه الصورة، وليسا على (فَعَالِي).

وأصل هذا الرأي في أيامى خاصة لابن السكيت، قال^(١): "والجميع أيامى، والأصل أيائم فقلبت".

وبهذا الرأي يخرج الجمعان عن موضوع الدراسة.

٣- جَمَعُ (فَاعِل) على (فُعَلَاء):

الأصل في جمع (فَاعِل) الوصف أن يُجمع جمع السلامة ولا يُكسَّر، وكذلك مؤنثه، نحو: كاتب وكاتبون، وكاتبة وكاتبات.

وقد سُمِعَ تكسير (فاعل) الوصف على أبنية، منها (فُعَلَاء)، وهو سماعي ليس بمطرد فلا يُقاس عليه مثل: شاعر وشُعراء، وعالم وعُلماء، وصالح وصُلحاء، وعاقِل وعُقلاء وغيرها^(٢). قال الله جل وعلا: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ (الشعراء: ٢٢٤)، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر: ٢٨). وفسر تكسير (فاعل) على (فُعَلَاء) بالحمل على المعنى في (فَعِيل) الوصف، وهو يُكسَّر على (فُعَلَاء)، نحو كَرِيمٍ وكُرَمَاء، وحَكِيمٍ وحُكَمَاء، وظَرِيفٍ وظُرَفَاء. أشار سيبويه إلى هذا الحَمْل على المعنى إشارة سريعة فقال في (فاعل)

(١) إصلاح المنطق ٣٤١، وينظر: تهذيب اللغة ١٥/٦٢٢.

(٢) الكتاب ٣/٦٣٢، والمقتضب ٢/٢٢٠، وشرح المفصل ٥/٥٤-٥٥، وشرح الشافية للرضي ٢/١٥٧.

الوصف^(١): "وقد يُكسر على (فُعلاء)، شُبّه (بِفَعِيلٍ) من الصفات"، ثم صرح المبرد بالجانب المعنوي في هذا التشبيه فقال^(٢): "فأما قولهم: شاعر وشُعراء فإنما جاء على المعنى؛ لأنه بمنزلة (فَعِيل) الذي هو في معنى الفاعل، نحو: كريم وكُرَماء وظريف وظُرَفاء".

وجهة المعنى الجامعة بينهما هي أن تكسير (فَعِيلٍ) على (فُعلاء) إنما يُقال لمن استكمل الوصف أوقارب الاستكمال في سياق المدح أو الذم، أو لمن صار الوصف صناعته، نحو: كريم وكُرَماء وبخيل وبُخلاء، فلما تساوى (فاعل) و(فَعِيل) في العِدّة وتقاربا في المعنى حُمِلَ (فاعل) على (فَعِيل) في الجمع على (فُعلاء) فقليل في عالم: عُلماء، وفي جاهل: جُهلاء، وفي شاعر: شُعراء، ونحو ذلك^(٣).

٤- جمع (فَعَل) على (فُعلاء):

الأصل في (فَعَل) الوصف أن يُجمع جمع السلامة، نحو: رجلٌ صَعْبٌ ورجالٌ صَعْبُونَ. وربّما كُسِرَ هذا الوصف لغلبة الاسمية فيه على أبنية، المطرد منها (فعال) نحو: صَعْبٌ وصِعَابٌ، وبقية أبنية التكسير غير مطردة فلا يُقاس عليها، وإن كان بعضها أكثر من بعض^(٤).

ومن تلك الأبنية غير المطردة تكسيره على (فُعلاء)، جاء في كتب اللغة^(٥): "رجلٌ سَمَحٌ ورجالٌ سُمَحَاءٌ"، ومنه قول طرفة بن العبد^(٦):

سُمَحَاءُ الْفَقْرِ أَجْوَادُ الْغِنَى سَادَةُ الشَّيْبِ مَخَارِيقُ الْمُرْدِ^(٧)

(١) الكتاب ٦٣٢/٣ .

(٢) المقتضب ٢٢٠/٢ .

(٣) الخصائص ٣٨٢/١، وشرح المفصل ٥٤/٥ - ٥٥، وشرح الشافية للرضي ١٥٧/٢ .

(٤) شرح المفصل ٢٤/٥، وشرح الشافية للرضي ١١٧/٢ .

(٥) العين ١٥٥/٣، وعنه في تهذيب اللغة ٣٤٥/٤ .

(٦) البيت له في ديوانه بشرح الأعلام الشنتمري ١٤١ .

(٧) المخاريق: الذين يتخرقون بالمعروف والسخاء، واحدهم مخرق، والمرد: جمع أمرد، ومعنى البيت أن=

وفي توجيه تكسيره على هذا البناء رأيان، أحدهما: حملُه على معناه، لأنَّ (فَعْلًا) وهو الصفة المشبَّهة في معنى اسم الفاعل، فسَمَّحَ بمعنى سامح، فكُسِّرَ على (فُعلاء) كما كُسِّرَ عليه عالمٌ وصالحٌ فقيل: عُلِّمَاءٌ وصُلِّحَاءٌ، لشبَّهه في المعنى بالمعنى الذي يدل عليه اسم الفاعل، أو أنه في معنى (فَعِيل) الذي يكسَّرُ على (فُعلاء) مثل: كَرِيمٌ وكُرَمَاءٌ، فكأنَّ سُمِّحَاءَ جمعُ سَمِيحٍ^(١).

والرأي الآخر: أجازَه ابن يعيش^(٢) بعدما ذكر الرأي السابق، وهو أن سُمِّحَاءَ ليس جمعاً لِسَمَّحٍ وإنما هو جمعٌ جاء على غير المستعمل، مثل جمع ذَكَرَ على مذاكير، ولمحة على ملامح. قال: "وما أقرَّبَه من المذاكير والملامح، كأنه جاء على غير المستعمل". وبهذا التوجيه يخرجُ جمعُ سَمَّحٍ على سُمِّحَاءَ عن موضوع الدراسة.

ج - أثر المعنى في حمل الصفة على الاسم:

جَمْعُ الوصفِ عُوَّارٍ على عَوَاوِيرٍ:

ما كان من أبنية المبالغة على (فُعَال) فإنه لا يُكسَّر، وإنما يستغنى بتصحيحه عن تكسيره، نحو: حُسَّانٌ وحُسَّانُونَ، وكُرَّامٌ وكُرَّامُونَ، والمؤنث منه (فُعَالَة) كذلك، نحو: حُسَّاناتٌ وكُرَّاماتٌ؛ وذلك لأن الوصفية فيه قويَّة، إذ يُفرَّق بين مؤنثه بالتاء فكان في حكم الجاري على الفِعْل، ولذا كَرِهوا أن يجعلوه وهو بهذه الحال كالاسم حيث وجدوا مندوحة^(٣).

وقد خرج عن هذا الأصل الوصفُ عُوَّارٍ، وهو: الضَّعِيفُ الجَبَانُ، فسُمِعَ تكسيره

= فقيرهم سَمَّحُ الخُلُقِ، وغنيهم جواد، وأشيبهم سيِّد، وأمردهم متخَرِّقٌ بالمعروف سخي. من كلام الأصمعي في شرح البيت في الديوان ١٤١.

(١) شرح المفصل ٢٥/٥، وشرح الشافية للرضي ١١٨/٢.

(٢) شرح المفصل ٢٥/٥.

(٣) الكتاب ٦٤١/٣، وشرحه للسيرافي ٥٥/٥ ب، وشرح المفصل ٦٦/٥.

على عواوير، ومنه قولُ طُفَيْلِ الْغَنَوِيِّ^(١):

بِحَيٍّ إِذَا قِيلَ ارْكَبُوا لَمْ يَقُلْ لَهُمْ عَوَاوِيرُ يَخْشَوْنَ الرَّدَى أَيْنَ نَرَكَبُ؟

وقول النابغة الجعدي رضي الله عنه^(٢):

فَلَمْ نُوقِفْ مُشِيلِينَ الرِّمَاحَ وَلَمْ نُوجِدْ عَوَاوِيرَ يَوْمَ الرُّوعِ عَزَّالًا

كما سُمع تكسيره على عواوير، ومنه قول لبيد رضي الله عنه يعاتب عمه^(٣):

وَفِي كُلِّ يَوْمٍ ذِي حِفَاظٍ بَلَوْتَنِي فَقُمْتُ مَقَامًا لَمْ تَقْمَهُ الْعَوَاوِيرُ

وتوجيه هذا الخروج عن القياس في جمه عَوَاوِيرُ على عواوير أو عواوير هو إجراؤه مُجرى الأسماء، وذلك لأنهم لما لم يستعملوا مؤنثه، ولم يقولوا للمرأة: عَوَاوِيرُ؛ لأنَّ الشجاعة والجُبْنَ في الأغلب مما يُوصف به الرجالُ لحضورهم الحربَ وكثرة لقاءهم الأعداء؛ شَبَّهوه بالاسم الذي لا يُفرِّق بينه وبين مؤنثه بالتاء، والأسماء هي الأصل في التكسير فجمعه جَمَعَهُ، وجعلوه مثل كَلَّابٍ وكَلَالِيْبٍ، ونُقِازٌ وهو العُصْفُورُ سُمِّيَ نُقَازًا لِأَنَّهُ يَنْقُزُ، وجمعه نُقَاقِيزٌ^(٤).

المبحث الثاني: الحَمْلُ على المعنى في التذكير أو التأنيث

جاء تكسير بعض المفردات المذكورة أو المؤنثة خارجاً عن القياس، وقد اجتهد بعض العلماء المعنيين بتوجيه ما خرج عن القياس في الجموع فعملوا شيئاً من ذلك الخروج بحَمْلِ المفردِ المذكَّرِ على التأنيث أو بحَمْلِ المؤنثِ على التذكير مراعاةً للمعنى فيهما، ثم تكسير ذلك المفردِ باستصحاب المعنى، وذلك على التفصيل الآتي:

(١) البيت له في ديوانه ٥٧، ومختارات من الشعر الجاهلي ٧٦.

(٢) البيت في شعره ١٠٧.

(٣) البيت له في ديوانه ٢١٩.

(٤) الكتاب ٦٤١/٣، وشرحه للسيرافي ٥٥/٥ ب - ٥٦ أ، وشرح المفصل ٦٧/٥، وشرح الشافية للرضي

أ- أثر المعنى في حمل المؤنث على المذكر:

حُمِلت بعض المفردات المؤنثة على التذكير اعتماداً على المعنى فيها، ف جاء تكسيروها وهي مؤنثة محمولاً على معنى التذكير، مخالفاً للقياس الذي عليه نظيرها من المفردات المؤنثة، ومن أمثلة ذلك:

١- جمعُ (فَعُول) الوصف المؤنث على (فَعَائِل):

يُكسّر الوصف من (فَعُول) على (فُعُل) سواءً أكان لمذكر أم لمؤنث، نحو: رَجُلٌ صَبُورٌ ورجالٌ صُبُرٌ، وامرأةٌ عَجُوزٌ ونساءٌ عَجُزٌ. هذا هو الأصل في الباب. وإذا كان (فَعُول) هذا للمؤنث خاصة فإنه يُكسّر مع (فُعُل) على (فَعَائِل)، نحو: عَجُوزٌ وعجائزٌ، وجَدُودٌ وهي الناقة التي قَلَّ لَبْنُهَا^(١) وجدائدٌ، وصَعُودٌ وهي الناقة التي عَطَفَتْ على وِلْدٍ غيرها^(٢) وصَعَائِد^(٣).

وقد أشار العلماء إلى أنّ جمعه مؤنثاً على (فَعَائِل) رُوِيَ فيه معنى التأنيث وإن كان في اللفظ مُذَكَّرًا؛ لأنّ علامة التأنيث فيه مُقَدَّرَةٌ، فكأنّه جمعُ (فَعُولَةٍ)، وهو مُشَبَّهٌ بما كان على (فَعِيلَةٍ) اسماً أو وصفاً؛ لأنه مؤنثٌ مثله، و(فَعِيلَةٌ) يُجمع على (فَعَائِل) قياساً فصلاً بين المذكر والمؤنث، نحو: سفينة وسفائن، وصبيحة وصباح، كما شبّهوه بالاسم المؤنث (فَعُول) الذي يُجمع قياساً على (فَعَائِل) أيضاً، نحو: قَدُومٌ وقَدَائِم^(٤). قال سيبويه^(٥) في (فَعُول) الوصف: "وأما ما كان منه وصفاً للمؤنث فإنهم يجمعونه على (فَعَائِل)، كما جمعوا عليه (فَعِيلَةٌ)؛ لأنّه مؤنثٌ، وذلك: عَجُوزٌ وعجائزٌ".

(١) القاموس المحيط (جدد).

(٢) القاموس المحيط (صعد).

(٣) الكتاب ٦٣٧/٣، وشرحه للسيرافي ١٥٢/٥.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ١٥٢/٥، وشرح المفصل ٤٤/٥، ٤٨، ٥١، وشرح الشافية للرضي ١٣٩/٢.

(٥) الكتاب ٦٣٧/٣.

٢- جمع خَلِيفَةً عَلَى خُلَفَاءَ:

القياس في الوصف المؤنث الذي على (فَعِيلَةٌ) أن يكسّر على بناءين، أحدهما: (فِعَال) ويشترك فيه معه مُذَكَّرُهُ (فَعِيلٌ)، نحو: صَبَّاحٌ وَظَرِيفٌ فِي جَمْعِ صَبَّيْحٍ وَصَبَّيْحَةٍ وَظَرِيفٍ وَظَرِيفَةٍ، وَالْآخِرُ: (فَعَائِلٌ) وَهُوَ خَاصٌ بِالمؤنثِ، نَحْوُ: صَغِيرَةٌ وَصَغَائِرٌ لِلذُّنُوبِ.

أما تكسيره على (فُعَلَاءَ) فخارج عن القياس، ولم يُسْمَعِ فِي التَّكْسِيرِ عَلَيْهِ فَقَطِ سِوَى كَلِمَتَيْنِ، هُمَا: امْرَأَةٌ فَاقِيرَةٌ سَفِيهَةٌ وَنِسَاءٌ فُقَرَاءٌ سَفَهَاءٌ، وَلَمْ يُسْمَعْ فِقَارٌ وَسِفَاهٌ، وَلَا فِقَائِرٌ وَسَفَائِهِ (١).

أما خَلِيفَةٌ فَجُمِعَتْ عَلَى خَلَائِفٍ، وَهُوَ الْأَصْلُ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ فِي التَّنْزِيلِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْحَقِّ تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ﴾ (الأنعام: ١٦٥)، وَمِنَ الشَّعْرِ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ فِي رِثَاءِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَجَّاجِ بْنِ يَوْسُفَ الثَّقَفِيِّ وَعَمَّهُ مُحَمَّدِ بْنِ يَوْسُفَ الثَّقَفِيِّ (٢):

مَا سَدَّ حَيٌّ وَلَا مَيِّتٌ مَسَدَهُمَا إِلَّا الْخَلَائِفُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينَ

كَمَا جُمِعَتْ خَلِيفَةً عَلَى خُلَفَاءَ، وَهُوَ الْأَقْلُ فِي التَّنْزِيلِ، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلْنَا خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ (الأعراف: ٦٩)، وَمِنَ الشَّعْرِ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ أَيْضًا فِي مَدْحِ سَلِيمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ (٣):

خُلَفَاءَ قَدْ تَرَكُوا فِرَائِضَهُمْ فِينَا وَسُنَّةَ طَيْبِي الذِّكْرِ

وقول مسكين الدارمي (٤):

بَنِي خُلَفَاءِ اللَّهِ مَهْلًا فَإِنَّمَا يُبَوِّؤُهَا الرَّحْمَنُ حَيْثُ يُرِيدُ

(١) الكتاب ٦٣٦/٣، وشرح المفصل ٥٢/٥، وشرح الشافية للرضي ١٤٩/٢ - ١٥٠.

(٢) البيت له في الكامل للمبرد ٦٣٣/٢، والتعازي والمراثي له ٢٠٣، وهو فيهما ثاني بيتين له في رثائهما، ولم أجدهما في ديوانه، والبيت له أيضاً في شرح المفصل ١٤/٥، وتخليص الشواهد ٧٥، والخزانة ٦٠/٨.

(٣) البيت له في ديوانه ٢٣٤.

(٤) البيت له في ديوانه ٣٩.

وهذا الجمع على (فُعلاء) خارج عن القياس، ومُوجَّه عند سيبويه وغيره^(١) بالحَمْل على المعنى في تذكير خَلِيفَة، فكأنه عندهم جمعٌ لَخَلِيف ، و(فَعِيل) الوصف يُجمع على (فُعلاء) قياساً، والمعتمد عليه هنا في حَمْل خليفة بالتاء على خليف هو المعنى؛ وذلك لأن الخليفة هو الحاكم والأمير لا يكون إلا مذكراً، فحَمْل خليفة المؤنث لفظاً على المعنى وهو التذكير. قال سيبويه^(٢): "وقالوا: خَلِيفَةٌ وَخَلَائِفٌ فجاؤوا بها على الأصل، وقالوا: خُلَفَاءٌ؛ من أجل أنه لا يقع إلا على مذكّر، فحَمَلوه على المعنى، وصاروا كأنهم جمعوا (خَلِيفٌ)".

ونقل ابنُ سيده^(٣) قولَ أبي حاتمٍ في أن خُلَفَاءَ تَكْسِيرُ خَلِيفٍ على القياس، ثم ذكر رأي سيبويه السابق، وختم النقل بقوله: "والصحيحُ عندي قولُ أبي حاتمٍ؛ لأن خَلِيفَةً وَخَلِيفًا لغتان فصيحتان" واستشهد بقول أوس بن حجر في رثاء عمرو بن مسعود الأَسَدِيِّ^(٤):

إِنَّ مِنَ الْقَوْمِ مَوْجُودًا خَلِيفَتُهُ وَمَا خَلِيفُ أَبِي وَهَبٍ بِمَوْجُودٍ
وإلى هذا الرأي ذهب الفارسي^(٥) وابن الحاجب^(٦) أيضاً.

وهذا الرأي على فرض الأخذ به يُخرج الجمعَ على خُلَفَاءَ عن موضوع الدراسة، غيرَ أنَّ البغدادي^(٧) نقل التشكيك في ثبوت خليفٍ بمعنى خَلِيفَة في غير هذا

(١) الكتاب ٦٣٦/٣، وشرحه للسيرافي ٥١/٥ ب، وشرح المفصل ٥٢/٥، وشرح الشافية للرضي ١٥٠/٢، وشرح شواهدا ١٣٩.

(٢) الكتاب ٦٣٦/٣.

(٣) المخصص ١٣٤/٣، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥١/٥ ب، وشرح المفصل ٥٢/٥، وشرح الشافية للرضي ١٥٠/٢، وشرح شواهدا ١٣٩.

(٤) البيت له في ديوانه ٢٥، والتكملة ٤٦٨، والمخصص ١٣٤/٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٤١/٢، وشرح شواهد الشافية ١٣٩.

(٥) التكملة ٤٦٨.

(٦) الشافية ٥٠.

(٧) شرح شواهد الشافية ١٣٩.

البيت، ونَقَلَ توجيَهَ (خليف) في هذا البيت باحتمال كونها مما رُخِّمَ في غير النداء ضرورة .

وبهذا يتقوى رأي سيبويه في أنّ خُلُفَاءَ جمع خَلِيفَة بمعنى خَلِيف .

ب- أثر المعنى في حَمَلِ المذكَرِ على المؤنث :

حُمِلَتْ بعض المفردات المذكّرة على التأنيث اعتماداً على المعنى فيها، فجاء تكسيرها وهي مذكّرة محمولاً على معنى التأنيث، مخالفاً للقياس الذي عليه نظيرها من المفردات المذكّرة، ومن أمثلة ذلك :

١- جمع فارس على فوارس :

البابُ في جمع (فاعِل) إذا كان صفةً لمذكَرٍ عاقلٍ أن يُجمعَ جمعَ السلامة، ومؤنثه كذلك، نحو: رجلٌ كاتبٌ ورجالٌ كاتبون، وامرأةٌ كاتبَةٌ ونساءٌ كاتبات . وقد يُكسّر الوصفان (فاعِلٍ وفاعِلَة) بحكم غَلَبَةِ الاسمِيَّةِ فيهما، فيُكسّر (فاعِل) المذكَرَ للعاقلِ على أبنيةٍ ليس منها (فَواعِل)، فرُقاً بينه وبين المؤنث، ويكسّر (فاعِلَة) على بناءين، أحدهما (فَواعِل)، نحو: نساءٌ كواتِب، ومثله في التكسير على (فَواعِل) : (فاعِل) المؤنث، نحو: امرأةٌ حائضٌ ونساءٌ حوائض، و(فاعِل) المذكَرَ لغيرِ عاقلٍ، نحو: جَبَلٌ شاهِقٌ وجِبَالٌ شَواهِقٌ^(١) .

وقد خَرَجَ عن هذا الأصلِ بعضُ ما جاء على (فاعِل) وصفاً لمذكَرٍ عاقلٍ فكُسّر على (فَواعِل)، ومن ذلك: فارسٌ وفَوارِس، ومن المسموع فيه قول أبي الغولِ الطُّهَوي^(٢) :

فَدَتْ نَفْسِي وَمَا مَلَكَتْ يَمِينِي فَوَارِسَ صَدَقُوا فِيهِمْ ظُنُونِي
فَوَارِسَ لَا يَمَلُّونَ الْمَنَائِيَا إِذَا دَارَتْ رَحَى الْحَرْبِ الزُّبُونِ

(١) الكتاب ٣/ ٦٣١- ٦٣٣، والتكملة ٤٦٣-٤٦٥ .

(٢) البيتان له في الحماسة لأبي تمام ١/ ٦١، والأمالى للقالى ١/ ٢٦٠ .

وقد حَمَلَ سيبويه وغيره^(١) جمع فارس على فوارس على المعنى، وذلك لأنَّ منعَ تكسيرِ (فاعِل) على (فواعِل) هنا هو للفصل بين المذكر والمؤنث، فكرهوا التباسَ البناءين، إذ لو قيل: كواتب، لم يُعَلِّمَ أجمعُ كاتبٍ هو أم جمعُ كاتِبةٍ. أمَّا فارسُ فجاء على فوارس^(٢)؛ لأن هذا اللفظ لا يقعُ في كلامهم إلا للرجال، وليس في أصل كلامهم أن يكون إلا لَهُم، فلَمَّا لم يخافوا الالتباسَ قالوا: فواعِل؛ لأنه لما لم يُشاركه المؤنث صار كالاسم فأجْرِي مُجْرَاهُ، والأسماء على (فاعل) تُجْمَعُ على (فواعِل)، نحو: حارثُ اسْمًا وحوارِثُ.

ويحسنُ هنا التنبيهُ إلى أن بعض العلماء^(٣) نَسَبَ للمبردَ مخالفةَ سيبويه في هذه المسألة فنقلوا عنه أنه يرى أن ما كان وصفًا غالبًا لمذكرٍ عاقلٍ على (فاعل) يُكسَّرُ على (فواعِل) قياسًا، مثل: فارسُ وفوارِسُ، وأنه في الشعر سائغٌ حَسَنٌ. والصواب الذي عليه المحققون أن ما قاله المبرد في كتابيه^(٤) موافقٌ لرأي سيبويه في أنه خارج عن القياس، وأنه محمول على المعنى^(٥).

٢- جمع مكان على أمكن:

ما كان من الأسماء المذكورة على وزن (فَعَال) فإنه يكسَّرُ في القِلَّةِ على (أفَعَلَة)، نحو: زَمَانٌ وَأزْمِنَةٌ، وَمَكَانٌ وَأَمْكِنَةٌ، ومنه قول لبيد رضي الله عنه^(٦):

تَرَكَ أَمْكِنَةً إِذَا لَمْ أَرْضَها
أَوْ يَعْتَلِقُ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمَامُها

(١) الكتاب ٦١٥/٣، وينظر: شرحه للسيرافي ٣٧/٥ ب، وشرح المفصل ٥٦/٥، وشرح الشافية للجاربردي ١٤٣.

(٢) نص كلام سيبويه في الكتاب ٦١٥/٣.

(٣) منهم: السيرافي في شرح الكتاب ٣٧/٥ ب، والمرزوقي في شرح الحماسة ٤٠/١، والرضي في شرح الشافية ١٥٣/٢.

(٤) المقتضب ١٢٠/١-١٢١، ٢١٨/٢-٢١٩، والكامل ٥٧٤/٢، ١٣٣٠/٣.

(٥) شرح شواهد الشافية ١٤٢-١٤٣، وحاشية المقتضب ١٢١/١.

(٦) البيت له في ديوانه ٣١٣.

ويُكسّر في الكثرة على (فُعَل)، نحو: قَدَالٌ وَقُدْلٌ، ولا يُكسّر في القليل ولا الكثير على (أفْعَل) إلا ما شذَّ (١).

وقد نقل سيبويه (٢) عن بعض العرب قولهم: أمْكُن . والقياس: أمْكَنَة . وهذا الجمعُ محمولٌ على أوجه:

الأول: ما له صلة بموضوع الدراسة، وهو أن كلمة مَكَان وإن كانت مذكّرة إلا أنها محمولة في المعنى على كلمة أَرْض، والأرضُ مؤنثة، فعومل مَكَان وهو (فَعَال) مذكّراً معاملة (فَعَال) المؤنث الذي يُكسّر في القياس على (أفْعَل)، نحو: عَنَاقٌ وَأَعْنُقٌ (٣).

الثاني: ما ذهب إليه سيبويه وغيره (٤) أنّه جمعُ مَكْنٌ بحذف الألف الزائدة من مَكَان، وهو ما يُسمّى جمع الترخيم (٥). ومَكْنٌ على (فَعَل) يكسّر في القلة على (أفْعَل) قياساً.

الثالث: أنّ أمْكُنًا جمعُ مَكَانَة وليس جمعُ مَكَان، قاله صدر الأفاضل (٦). وعنده يخرج أمْكُنٌ من الشذوذ. ولكنّ هذا الرأي مُعارض بقول ابن سيده (٧): "والمَكَانَة: المنزلة عند الملك، والجمعُ مكانات، ولا يُجمعُ جمع التكسير".

(١) شرح المفصل ٤٠/٥، وشرح الشافية للرضي ١٢٥/٢.

(٢) الكتاب ٦١٧/٣.

(٣) شرح المفصل ٤٣/٥.

(٤) الكتاب ٦١٧/٣، وشرحه للسيرافي ٣٩/٥ ب، والتعليقة عليه للفارسي ٩٨/٤، والتخمير ٣٥٨/٢، وشرح المفصل ٧٤/٥.

(٥) للباحث دراسة مختصرة في هذا الموضوع، لعلها تُرى منشورة قريباً.

(٦) التخمين ٣٥٨/٢.

(٧) المحكم ٥٥/٧.

المبحث الثالث : الحمل على المعنى النقيض في أبنية التكسير

إذا كان للتقارب والتشابه المعنوي أثرٌ في حمل بعض أبنية التكسير على بعض كما هو ظاهر في المبحثين السابقين، فإنَّ للتناقض والتضادَّ المعنوي أثرًا أيضًا في حمل بعض الأبنية على بعض.

وقد التفتَ إلى ذلك العلماءُ قديمًا؛ إذ ذكروا أنَّ " (١) العرب قد تُجري الشيءَ مُجرى نقيضه؛ كما تُجرىه مُجرى نظيره".

ومن صورِ الحملِ على المعنى المضادِّ في أبنية التكسير ما يأتي :

١- جمعُ كَيْسٍ على كَيْسِي حملاً على أَحْمَقٍ وَحَمَقِي :

سبق في الحديث عن (أثر المعنى في حمل الصفة على الصفة) من المبحث الأول تفصيل القول في جمع (أفعل) على (فعلِي)، مثل : أَحْمَقٌ وَحَمَقِي، وَأَجْرَبٌ وَجَرَبِي، وَأَنْوَكٌ وَهُوَ الْأَحْمَقُ (٢) وَنَوَكِي، وأنه محمولٌ على المعنى في قَتِيلٍ وَقَتْلَى وَجَرِيحٍ وَجَرَحِي؛ وذلك لأنَّهم جعلوه كما قال سيبويه (٣) شيئاً قد أُصيبوا به في عقولهم كما أُصيبوا بقتيلٍ وَقَتْلَى وَجَرِيحٍ وَجَرَحِي في أبدانهم.

وهنا يُشار إلى أنَّ كلمة كَيْسٍ وهي على وزن (فَيْعِل) كُسِّرَت على غير القياس على كَيْسِي، ومنه قولُ عَقِيلِ بنِ عُلْفَةَ المُرِّي (٤) :

فكن أكيْس الكَيْسِي إذا كنتَ فيهِمُ وإن كنتَ في الحَمَقِي فكن أنتَ أَحْمَقَا

مع أنَّ الكلمة لا تدلُّ على معنى الإصابة بالبلوى والآفة، بل على ضدِّ ذلك وهو

(١) الخصائص ٣/٣٨٩، وانظر: الخزانة ١٠/١٣٢.

(٢) القاموس المحيط (نوك)

(٣) الكتاب ٣/٦٤٩.

(٤) البيت له في حماسة أبي تمام ١/٥٧٣، وشرحها للمرزوقي ٢/١١٤٥، ومعجم الشعراء للمرزباني ١٤٦، والحماسة البصرية ٢/٥٢، ونسبه ثعلب في مجالسه ٤٣٤ إلى ماجد الأسدي. والبيت بلا نسبة لقائل في البيان والتبيين ١/٢٤٥، ٤/٢١، ودقائق التصريف ٩٤، واللسان (كيس). وأورده ابن منظور في اللسان (نوك) برواية: (فكن أنوكَ النوكِي إذا ما لقيتَهُم) ولا يستقيم معناه مع الشطر الثاني.

الفطنة والتوقد، ووجه ذلك بالحمل على المعنى المضاد لأحمق الذي يجمع على حمقى، من إجراء النقيض مجرى نقيضه في المعنى (١).

٢- جمع جاهل وفاحش على جهلاء وفحشاء حملاً على عالم وعلماء وحليم وحلماء: الأصل في جمع (فاعل) الوصف كما مر في الحديث عن (أثر المعنى في حمل الصفة على الصفة) من المبحث الأول أن يجمع جمع السلامة ولا يكسر. وقد سُمع تكسير (فاعل) الوصف على أبنية، منها (فُعلاء)، مثل: شاعر وشُعراء، وعالم وعلماء؛ وذلك حملاً على المعنى في (فَعِيل) الوصف، وهو يُكسر على (فُعلاء)، نحو كَرِيمٍ وكُرَمَاء، وحَلِيمٍ وحُلَمَاء.

وقد ورد تكسير جاهل على جهلاء؛ ووجه ذلك بالحمل على المعنى المضاد لعالم وعلماء وحليم وحلماء، وكذلك جاء عن العرب فاحش وفحشاء؛ لما كان الفحش ضرباً من ضروب الجهل ونقيضاً للحلم، من إجراء النقيض مجرى نقيضه في المعنى (٢).

٣- جمع أعجف على عجاف حملاً على سمين وسمان: الأصل في الوصف الذي على (أفعل) أن يكسر على أبنية ليس منها (فعال)، وقد جاء تكسير أعجف على عجاف، ووجه هذا الخروج عن القياس بالحمل على المعنى المضاد، وذلك أن العرب بنته على ضده وهو السمين الذي يكسر قياساً على سمان (٣). وفي عجاف رأي آخر غير هذا الذي ذكر، وهو أن عجافاً تكسير المؤنث عجفاء، وهو تكسير خارج عن الأصل أيضاً، لكنه جاء على هذا البناء من أجل المزاوجة مع (سمان) (٤) في قول الله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ﴾ (يوسف: ٤٣).

(١) انظر: دقائق التصريف ٩٤، وشرح الشافية للرضي ١٤٥/٢، واللسان (كيس).

(٢) انظر: الخصائص ٣٨٢/١.

(٣) انظر: دقائق التصريف ٨٨، ٩٣.

(٤) اللسان (عجف).

والذي يظهر أنّ حملهُ على ضدهُ في المعنى وهو سَمِينٌ وَسِمَانٌ أولى من حملهِ على الإِتباعِ والمزاوِجةِ مع ما في الآية، ويؤيد ذلك أنّ عِجافاً جاءت وصفاً للمذكَرِين، وليس معها كلمة (سِمَان)، وذلك في قول الشاعر^(١):

عَمْرُو الْعُلَا هَشَمَ الثَرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مَسْنُوتُونَ عِجَافٌ

المبحث الرابع: التعدد في تكسير المفرد للتفريق بين المعاني المشتركة فيه

من تأثيرات المعنى في تعدد أبنية التكسير، تعدد المعاني في بناء المفرد نفسه، وهو ما يُسمّى المشترك اللفظي؛ فتتعدد الأبنية في تكسير المفرد الواحد للتفريق بين المعاني المتعددة التي يدل عليها؛ وذلك لأن جمع التكسير كما ذكر المبرد^(٢) كالواحد يأتي على أبنية شتى بحسب المعنى، كما يأتي الواحد على أبنية شتى لاختلاف معانيه.

وقد أشارت بعض كتب اللغة إلى أنه قد يفرق بين المعاني المختلفة المشتركة في لفظ واحد من خلال تكسيره، قال ابن السكيت^(٣): "ويُجمع ربيع الكلاً أربعة، ويُجمع ربيعُ الجدولِ أربعاء. ويُجمع خالُ الرجلِ أخوالاً، والخالُ الذي في الجسدِ خيلاً". وفي هذا المبحث بعض الأمثلة والنماذج لهذا التفريق بين تلك المعاني المختلفة في المفرد من خلال التكسير، وليس المراد هنا حصر جميع تلك الألفاظ وبيان أبنية تكسيرها؛ لأن الغاية المقصودة إظهار أن للمعنى أثراً في تكسير المفرد على أكثر من بناء، وهذا يتم من خلال الأمثلة الآتية:

١- أسير وأسرى وأسارى:

تعددت الآراء في جمع أسير على أسرى وأسارى، وقد سبق بيان شيء من ذلك

(١) البيت منسوب لعبدالله بن الزبيرى أو لمطروود بن كعب الخزاعي، انظر: شعر عبدالله بن الزبيرى ٥٢ - ٥٣، وفي هامشيها مزيد تفصيل في تخريج البيت.

(٢) الكامل للمبرد ٦٣٣/٢.

(٣) إصلاح المنطق ٣٦٤.

عند الحديث عن الجمع على (فَعَالِي) وما حُمِلَ عليه .

ومن الآراء في تعدّد تكسير أسير التفريق بين المعنيين المشتركين فيه، وهو قول أبي عمرو بن العلاء؛ إذ ذهب إلى أنّ "الأسرى مَنْ في اليد، والأسارى مَنْ في الوثاق" (١).

٢- بَطْنٌ وَبُطُونٌ وَبُطْنَانٌ :

الأصل في بَطْنٍ أن يكسّر في الكثرة على بُطُونٍ، وسُمِعَ تكسيره على بُطْنَانٍ، وحُمِلَ بُطْنَانٌ على أنّه جمعٌ لبَطْنٍ وهو المَطْمَئِنُّ من الأرض؛ للتفريق بينه وبين البَطْنِ من الإنسان (٢).

٣- ثَوْرٌ وَثَوْرَةٌ وَثِيْرَةٌ :

القياس في ثَوْرٍ أن يُكسّر على (فِعْلَةٌ) وأن تَسَلَّمَ فيه الواو كما سَلِمَتْ في المفرد فلا تقلب ياءً وإِنَّمَا تبقى فتصير: ثَوْرَةٌ، ومثله: زَوْجٌ وَزَوْجَةٌ. وقد جُمِعَ على ثِيْرَةٍ بالإعلال (٣)، ومنه قول الأعشى (٤):

فَظَلَّ يَأْكُلُ مِنْهَا وَهِيَ رَاتِعَةٌ حَدَّ النَّهَارِ تُرَاعِي ثِيْرَةً رُتْعَا

وفي توجيه جمع ثَوْرٍ على ثِيْرَةٍ آراء مختلفة ، منها التفريق بين معنيين مشتركين في ثور، وهو قول المبرد وذلك أنهم "إِنَّمَا قالوا: ثِيْرَةٌ لِيُفَرِّقُوا بين الثور من البقر، وبين الثور من الأقط، وقال أيضاً: بنوه على (فِعْلَةٌ) ثمَّ حَرَكُوهُ فَصَارَ ثِيْرَةٌ" (٥).
ومن الآراء أنّه مقصور من ثِيَارَةٌ (٦)، أي مخفّفٌ بحذف حرف المد منه، وهو الأصوب . والله أعلم .

(١) البحر المحيط ١/٤٤٩ .

(٢) اللسان (بطن)، وشرح الشافية للجاربردي ١٢٧ .

(٣) الكتاب ٣/٥٨٨، والمنصف ١/٣٤٥-٣٤٦، والخصائص ١/١١٢، واللسان (ثور) .

(٤) البيت له في ديوانه ١٣٢ .

(٥) المنصف ١/٣٤٦، والخصائص ١/١١٢ .

(٦) قصر الجمع المكسّر، دراسة للباحث نشرت في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد

(٥٠) ربيع الآخر ١٤٢٦ هـ .

٤- ذَكَرَ وَذُكُورٌ وَمَذَاكِيرٌ وَذِكَارَةٌ:

يُكْسَرُ الذَّكَرُ فِي الْكَثِيرِ عَلَى ذُكُورٍ وَذِكَارٍ قِيَاسًا، وَسُمِعَ تَكْسِيرُهُ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ عَلَى مَذَاكِيرٍ وَعَلَى ذِكَارَةٍ.

أَمَّا تَكْسِيرُهُ عَلَى مَذَاكِيرٍ فَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ لِلتَّفْرِيقِ بَيْنِ الذَّكَرِ الْفَحْلِ الَّذِي هُوَ خِلَافُ الْأُنْثَى وَجَمْعُهُ ذُكُورٌ، وَالذَّكَرِ الْعَضْوِ فِي الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ وَجَمْعُهُ مَذَاكِيرٌ^(١).

وَذَهَبَ سَيْبُويه وَغَيْرُهُ^(٢) إِلَى أَنَّ مَذَاكِيرَ لَيْسَتْ تَكْسِيرَ ذَكَرٍ، وَإِنَّمَا تَكْسِيرُ مِذْكَارٍ، وَمِذْكَارٍ فِي مَعْنَى ذَكَرٍ لَكِنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ.

وَأَمَّا تَكْسِيرُهُ عَلَى ذِكَارَةٍ فَجَاءَ فِي اللِّسَانِ^(٣): "ذِكَارَةُ الطَّيِّبِ: مَا يَصْلَحُ لِلرِّجَالِ كَالْمَسْكِ وَالْعَنْبِرِ وَالْعُودِ، وَهِيَ جَمْعُ ذَكَرٍ". فَالطَّيِّبُ الْخَاصُّ بِالرِّجَالِ يُكْسَرُ عَلَى ذِكَارَةِ الطَّيِّبِ لِتَمْيِيزِهِ بِهَذَا الْبِنَاءِ مِنْ بَقِيَةِ الْأَبْنِيَةِ فِي تَكْسِيرِ ذَكَرٍ.

٥- رَجُلٌ وَرِجَالٌ وَرَجَلَةٌ:

الرَّجُلُ لَهَا مَعْنِيَانِ: الرَّجُلُ خِلَافُ الْمَرْأَةِ وَهُوَ اسْمٌ يُكْسَرُ عَلَى رِجَالٍ، وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ فِيهِ أَنْ يُكْسَرَ عَلَى أَرْجَالٍ. وَالرَّجُلُ الْوَصْفُ بِمَعْنَى الرَّاجِلِ، وَهُوَ خِلَافُ الْفَارِسِ، أَوْ بِمَعْنَى الشَّدَةِ وَالْكَمَالِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَجُلٍ أَبَوْهُ، بِجَرِّ (رَجُلٍ) الثَّانِيَةِ، وَيُكْسَرُ سَمَاعًا عَلَى أَبْنِيَةِ مِنْهَا رَجَلَةٌ لِلتَّفْرِيقِ بَيْنَ الْمَعْنِيَيْنِ فِي الْمَفْرَدِ^(٤).

وَذَهَبَ سَيْبُويه وَغَيْرُهُ^(١) إِلَى أَنَّ رَجَلَةَ اسْمٌ لِلْجَمْعِ، اسْتَفْنِي بِهِ عَنْ جَمْعِ رَجُلٍ فِي الْقِلَّةِ عَلَى أَرْجَالٍ، فَرَجَلَةٌ لِلْقِلَّةِ، وَرِجَالٌ لِلْكَثْرَةِ.

(١) دقائق التصريف ٤٠٢، وينظر: تهذيب اللغة ١٠/١٦٤، والمحكم ٦/٤٩١.

(٢) الكتاب ٣/٢٥٦، ٣٦٣، وشرحه للسيرافي ٥/٥١ ب، وشرح الشافية للرضي ٢/١٣٨.

(٣) (ذكر).

(٤) اللسان (رجل)، وشرح الشافية للجاربردي ١٣٠.

(٥) الكتاب ٣/٥٧٤، وشرح المفصل ٥/١٩، وشرح الشافية للرضي ٢/٩٨.

٦- رَهْنٌ وَرِهَانٌ وَرُهْنٌ:

رَهْنٌ جُمِعَ عَلَى بِنَاءَيْنِ مِنْ أِبْنِيَةِ التَّكْسِيرِ هُمَا: رِهَانٌ وَرُهْنٌ، وَكِلَاهُمَا مِنْ أِبْنِيَةِ التَّكْثِيرِ (١).

فَأَمَّا رِهَانٌ فَهُوَ الْقِيَاسُ فِي جَمْعِ رَهْنٍ، وَأَمَّا رُهْنٌ فَعَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ، وَفِي تَوْجِيهِ خُرُوجِهِ عَنِ الْقِيَاسِ أَكْثَرُ مِنْ رَأْيٍ، يَتَّصِلُ بِمَوْضُوعِ الدِّرَاسَةِ مِنْهَا رَأْيُ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ وَيُونُسِ بْنِ حَبِيبٍ، وَهُوَ التَّفْرِيقُ فِي التَّكْسِيرِ بَيْنَ مَعْنِيَيْنِ، ذَلِكَ أَنَّ الرَّهْنَ جَمْعُ رَهْنٍ، وَهُوَ مَا وُضِعَ عِنْدَ الْإِنْسَانِ مِمَّا يَنْبُؤُ مَنَابٍ مَا أُخِذَ مِنْهُ، وَالرِّهَانُ مِنَ الْمَرَاهِنَةِ وَهُوَ الْمَسَابِقَةُ عَلَى الْخَيْلِ وَغَيْرِهَا (٢) وَلِذَلِكَ قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ وَابْنُ كَثِيرٍ (٣): ﴿فَرَهْنٌ مَقْبُوضَةٌ﴾ (البقرة: ٢٨٣) بِضَمِّ الْهَاءِ أَوْ إِسْكَانِهَا.

وَفِي الْمَسْأَلَةِ رَأْيَانِ آخِرَانِ لِهَمَا مِنَ النَّظَرِ وَالتَّأَمُّلِ نَصِيبٌ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ رِهَانًا جَمْعُ رَهْنٍ، وَرُهْنٌ جَمْعُ رَهْنٍ، فَرِهَانٌ جَمْعُ الْجَمْعِ. وَالْآخِرُ: أَنَّ رِهَانًا عَلَى الْقِيَاسِ، وَأَنَّ رُهْنًا مَقْصُورٌ مِنْ رُهُونٍ، بِحَذْفِ حَرْفِ الْمَدِّ تَخْفِيفًا، وَرُهُونٌ قِيَاسٌ أَيْضًا فِي تَكْسِيرِ رَهْنٍ (٤)، وَإِلَى هَذَا أَمِيلٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٧- صَغِيرَةٌ وَصِغَارٌ وَصَغَائِرٌ، وَكَبِيرَةٌ وَكِبَارٌ وَكِبَائِرٌ:

الصَّغِيرَةُ وَالْكَبِيرَةُ وَصَفَانِ يُوَصَّفُ بِهِمَا الْمُؤَنَّثُ مِنَ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ، نَحْوُ: فَتَاةٌ صَغِيرَةٌ، وَامْرَأَةٌ كَبِيرَةٌ. كَمَا تُوصَفُ بِهِ الْمَعَاصِي وَالذُّنُوبُ، فَيُقَالُ: مَعْصِيَةٌ صَغِيرَةٌ وَأُخْرَى كَبِيرَةٌ.

وَمَا كَانَ مِنَ الْأَوْصَافِ الْمُؤَنَّثَةِ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ (فَعِيلَةٌ) فَإِنَّهُ يَكْسَرُ فِي الْأَصْلِ

(١) الحجة للفارسي ٤٤٧/٢ .

(٢) المقتضب ٢/٢٠٢، وعلل القراءات ١/١٠١، وتهذيب اللغة ٦/٢٧٥ .

(٣) السبعة ١٩٤، والكشف ١/٣٢٢ .

(٤) تم بيان ذلك مفصلاً في (قصر الجمع المكسر)، دراسة للباحث نشرت في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (٥٠) ربيع الآخر ١٤٢٦ هـ .

على ثلاثة أبنية، هي: (فِعَالٌ وَفَعَائِلٌ وَفُعَلَاءٌ)، غير أنه يُستغنى في تكسير بعض المفردات ببناءٍ عن بناء، ومن ذلك: صغيرة وكبيرة، فيُستغنى بصِغارٍ وكِبَارٍ في جمع صغيرة وكبيرة وَصَفَيْنِ لِلشَّيْءِ غيرِ الذنوب عن تكسيرهما على صغائرٍ وكبائرٍ، فيقال: فتياتٌ صِغارٌ، ونساءٌ كِبَارٌ؛ وذلك للتفريق في التكسير بينهما وبين الصغيرة والكبيرة للذنوب، اللذين يُكسّران على صغائرٍ وكبائرٍ، كالذنوب الصغائر والكبائر^(١).

المبحث الخامس: القياس في الحمل على المعنى

ما جاء من أبنية التكسير محمولاً على المعنى مما سبق بيانه نوعان: قياسي وهو الأقل، وغير قياسي وهو الأكثر، وذلك بحسب التفصيل الآتي:

النوع الأول: القياسي في الحَمَلِ على المعنى:

غَلَبَ تأثيرُ الجانبِ المعنوي على بعض أبنية التكسير، فكثرت المفرداتُ ذواتُ المعاني المتقاربة التي تكسّر على تلك الأبنية، مما دعا العلماء إلى القول باطراد ذلك البناءِ التكسيري في كل مفردٍ يَحْمِلُ تلك الوظيفةَ المعنوية، وإن لم يُسمع تكسيره. والأبنية من هذا النوع هي:

١- (فِعْلَان) في تكسير الاسم الثلاثي على (فُعَل):

اختصَّ الاسم الثلاثي (فُعَل) من بين الأسماء الثلاثية بتكسيـره على (فِعْلَان) في القلة والكثرة، نحو: صُرْدٌ وهو طائرٌ ضَخْمُ الرَّأْسِ يصطاد العصافير^(٢) وصِرْدَانٌ، ونُغْرٌ وهو البُلْبُلُ أو فرخُ العصافير ونُغْرَانٌ، وجُعَلٌ وجِعْلَانٌ، وخُزَزٌ وهو ذكر الأرنب^(٣) وخِزَانٌ. وبالاعتماد على التفسير المعنوي لهذا الاختصاص، وهو أحد الرأيين المذكورين سابقاً، وهو أن (فُعَلًا) لما اختص بنوع من المسميات وهو الحيوان ولزمه فلم يُفارقهُ إلى غيره من الأسماء الثلاثية خَصُّوه بهذا الجمع؛ بالاعتماد على

(١) الكتاب ٦٣٦/٣، وشرح المفصل ٥٢/٥، وشرح الشافية للرضي ١٥٠/٢ .

(٢) القاموس المحيط (صرد) .

(٣) القاموس المحيط (خزز) .

هذا التفسير المعنوي يُمكن القول: إنَّ كلَّ ما كان على (فَعَلَ) وكان من أسماء الحيوان فإنَّه يُكسَّر على (فَعْلَان) قياساً، وإن لم يُسمَّع تكسيره^(١).

٢- (فَعْلَى) في تكسير (فَعِيل) الوصف بمعنى المفعول إذا كان في معناه دالاً على الإصابة بالآفة أو المكروه:

هذا القيد المعنوي وهو الدلالة على الإصابة بالمكروه مرادٌ ومطلوب في جعل تكسير (فَعِيل) الوصف بمعنى المفعول على (فَعْلَى) قياسياً. قال السيرافي في تكسير (فَعِيل) بمعنى المفعول^(٢): "وأما جمعه على (فَعْلَى) فليس يُجمع من ذلك على (فَعْلَى) إلا ما كان من الآفات والمكاه التي يُصاب بها الحي وهو كاره". والدليل على أثر الجانب المعنوي في اطراد (فَعْلَى) أن ما كان على (فَعِيل) بمعنى المفعول على غير ذلك المعنى المقيد، أي لم يكن في معناه دالاً على الإصابة بالآفة أو المكروه فلا يُكسَّر على (فَعْلَى) فلا يقال في حميد وهو بمعنى محمود: حمدي، ولا في سعيد وهو بمعنى مسعود (في لغة من قال: سعد): سعدي^(٣).

بل إنَّه بسبب وضوح هذا القيد المعنوي وقوته في تكسير (فَعِيل) بمعنى المفعول على (فَعْلَى) جعل أصلاً يُحمَلُ عليه في التكسير على (فَعْلَى) ما أشبهه وشاركه من الأوصاف في المعنى وإن لم يكن على (فَعِيل) بمعنى المفعول. قال الرضي^(٤): "أصل (فَعْلَى) أن يكون جمعاً (لَفَعِيل) في معنى (مفعول) بمعنى مصاب بمصيبة، ثم حمِلَ عليه ما وافقه في المعنى". وذلك نحو: مَرِيضٌ ومَرَضِيٌّ، وزَمِنٌ وزَمْنِيٌّ، وأَحْمَقٌ وحَمَقِيٌّ، ومَيِّتٌ ومَوْتِيٌّ، وهَالِكٌ وهَلَكِيٌّ، وسَكْرَانٌ

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/١٨٢، وشرح المفصل ٥/١٥، وشرح الجمل ٢/٥١٧، وشرح الشافية للرضي ٢/٩٩.

(٢) شرح الكتاب ٥/٥٩ ب- ٦٠ أ، وينظر: شرح الشافية للرضي ٢/١٤٢.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٥/٦٠ ب، ودقائق التصريف ٩٣، ٩٥، وشرح المفصل ٥/٨١، وشرح الشافية للرضي ٢/١٤١-١٤٢.

(٤) شرح الشافية ٢/١٤٤.

وسَكَرَى، وأمثال ذلك مما سبق بيانه مفصلاً، فكلُّ هذه الأوصاف المفردة فروعٌ محمولة في تكسيرها على (فَعْلَى) على الأصل وهو (فَعِيل) بمعنى المفعول، وعلّة الحمل الموافقة والمشابهة في المعنى.

٣- (فَعَالَى) في تكسير الوصفين (فَعْلَان) و(فَعِل) إذا كانا دالّين على معنى الأدوية والعيوب أو الحرارة الباطنية:

كثُر تكسير الوصفين (فَعْلَان) و(فَعِل) الدالّين على معنى الأدوية والعيوب أو الحرارة الباطنية على (فَعَالَى) نحو: رَجُلٌ وَجِعٌ وَسَكَرَانٌ وَرِجَالٌ وَجَاعَى وَسَكَرَى. قال سيبويه^(١) في تكسير ذي الآفة والبليّة على (فَعَالَى): "وقد جاء منه شيء كثير على (فَعَالَى)".

وبسبب كثرة هذا الجمع ذهب بعض العلماء^(٢) إلى أن (فَعَالَى) بناءٌ تكسيرٍ قياسي لما به آفة أو بليّة من الوصفين (فَعْلَان) و(فَعِل)، وأنه مثل بناء التكسير (فَعْلَى) لما به آفة أو بليّة من الوصف (فَعِيل) في معنى المفعول، لكن (فَعَالَى) في الجمع على هذا المعنى أقلُّ منه في (فَعْلَى).

ويظهِر أن السبب في أنه أقلُّ من (فَعْلَى) أنه غيرُ أصيل في التكسير على هذا البناء، وإنما هو محمولٌ في التكسير عليه على المختوم بألف التأنيث الممدودة كما مرَّ بيانه.

النوع الثاني: غير القياسي في الحمل على المعنى:

تتابعت التأكيدات عند سيبويه ومن بعده ممّن أشار إلى الحمل على المعنى في جموع التكسير على أن ما خرج عن الأصل ماعدا ما ذكر في النوع الأول من أبنية التكسير وفسّر بأنه حملٌ على المعنى غير قياسي وليس بالأصل، بل امتدّ هذا التأكيد اللفظي إلى إيضاح الدليل العلمي على ردِّ أطراد الحمل على المعنى.

(١) الكتاب ٣ / ٦٥٠.

(٢) شرح السيرافي ٥ / ٦١، ب، ٦٢، أ، وشرح المفصل ٥ / ٢٦.

وتنحصر فائدة الإشارة إلى الحَمْل على المعنى في هذا النوع بأنها اجتهادٌ في تعليل ذلك الخروج في المسموع عن الأصل ، ومحاولةٌ لإيجاد تفسيرٍ مقبولٍ لذلك الشذوذ . ففي جانب التأكيد والنص اللفظي على أن ذلك الخروج عن الأصل سماعي لا يقاس عليه تَرِد في كتاب سيبويه وغيره التأكيدات الآتية مرتبة بحسب ترتيب مسائنها في هذه الدراسة :

١- قول سيبويه^(١) في تكسير (فَعَل) الاسم في القلّة على (أفْعال) نحو: زَنَد وأزْناد " وليس ذلك بالباب في كلام العرب " .

٢- قول سيبويه^(٢) في تكسير (فَعَل) الاسم على (فِعْلَة) في الكثرة، نحو: فَقَعَ وفِقَعَة: " وليس ذلك بالأصل " .

٣- قول ابن يعيش^(٣) في الخارج عن الأصل في تكسير (فَعَل) في القلّة والكثرة: " وذلك كَلُّه قليلٌ شاذٌّ لا يُقاس عليه، وبعضه أشدُّ من بعض " .

٤- قول الفارسي^(٤) في تكسير (فَعَل) في القلّة على (أفْعَل)، نحو: زَمَنَ أَرْمَن: " (أفْعَل) في (فَعَل) في القلّة وأنه لا يُقاس عليه (كأفْعال) في باب (فَعَل) " .

٥- قول الرضي^(٥) في تكسير (فَعَل) على (أفْعال) و(فِعَال): " وشذَّ منه رُبَع وأرْباع ورباع " .

٦- قول سيبويه^(٦) في تكسير (فَعَل) على (فُعُول)، نحو: نَمِرٌ ونُمُور: " وهذا النَّحو قليل " .

(١) الكتاب ٣ / ٥٦٨ .

(٢) الكتاب ٣ / ٥٦٨ .

(٣) شرح المفصل ١٧ / ٥ .

(٤) التكملة ٤٠٥ .

(٥) شرح الشافية ٩٩ / ٢ .

(٦) الكتاب ٣ / ٥٧٣ .

٧- قول المبرد^(١) في تكسير (فَعِيل) الاسم على (فِعْلَان): "فليس من أصل الباب، ولكنه على ما ذكرتُ لك".

وهكذا تتابع التعليقات والتأكيدات على أن ذلك الخروج عن الأصل سماعي لا يقاس عليه.

وفي جانب إيضاح الدليل العلمي على ردّ أطراد الحَمَل على المعنى، والتنبيه إلى ترك القياس عليه يُتبع سيبويه وغيره من العلماء الدليل بالحجة والمناقشة للتأكيد على أن المسألة سماعية لا يُقاس عليها، ومن أمثلة ذلك:

١- قول سيبويه^(٢) في تكسير الوصفين: (فَاعِل) و (فَعِيل) بمعنى الفاعل على (فَعْلَى): "وقد قالوا: هَلَاكٌ وَهَالِكُونَ، فجاءوا به على قياس هذا البناء وعلى الأصل، فلم يُكسروه على المعنى إذ كان بمنزلة جالسٍ في البناء وفي الفعل. وهو على هذا أكثر في الكلام. ألا ترى أنهم قالوا: دَامِرٌ وَدُمَارٌ وَدَامِرُونَ، وَضَامِرٌ وَضُمَرٌ، وَلَا يَقُولُونَ: ضَمْرِي، فهذا يَجْرِي مَجْرَى هذا، إِلَّا أَنَّهُمْ قَدِ قَالُوا مَا سَمِعْتَ عَلَى هذا المعنى.

ومثل هَلَاكٍ قَوْلُهُمْ: مَرِاضٌ وَسِقَامٌ، ولم يقولوا: سَقَمِي. فالجري الغالب في هذا النحو غير (فَعْلَى)".

٢- قول سيبويه^(٣) في الموضوع نفسه: "فالحمل على المعنى في هذه الأشياء ليس بالأصل. ولو كان أصلاً لَقَبِحَ هَالِكُونَ وَزَمِنُونَ ونحو ذلك".

فهذا الحرص والتأكيد المتتابع بالإضافة إلى دلالاته على العناية المبكرة بالقياس وحضورها الذهني عند العلماء الأوائل يدلّ على عنايتهم أيضاً بالمسموع ويوضح جهدهم في تمحيص ما يُقاس عليه وما لا يُقاس عليه منه.

(١) المقتضب ٢/ ٢١٠.

(٢) الكتاب ٣/ ٦٤٨ - ٦٤٩. وينظر: التكملة ٤٧٤، وشرح الفصل ٥/ ٨١ - ٨٢.

(٣) الكتاب ٣/ ٦٥٠.

الخاتمة

هذه خلاصة دراسة متواضعةٍ تتغيياً إظهاراً أثر المعنى في تعدد أبنية التكسير، ويُمكن التركيز هنا على أبرز نتائج هذه الدراسة من خلال الإيجاز الآتي:

١- العلاقة بين المعنى والمبنى في الدرس الصرفي ممتدة إلى جميع أبوابه ومباحثه، لكنها تظهر بوضوح في بعض المباحث، وتخفى في بعضها.

٢- للمعنى أثر قوي في تعدد أبنية التكسير، وفي خروج بعضها عن الأصل والقياس.

٣- تكسير الصفات هو أكثر مجالات التأثير المعنوي في أبنية التكسير؛ وذلك عائد فيما يظهر إلى أن تكسير الصفة ضعيف؛ إذ الأصل أن تُجمع جمع السلامة^(١)، فلما لم يكن التكسير في الصفات أصلاً كان التغيير والخروج فيه عن الأصل أكثر.

٤- جميع الأسماء التي ظهر فيها الحمل على المعنى في هذه الدراسة ثلاثية ماعدا موضعاً واحداً، وذلك عائد فيما يظهر إلى أمرين، أحدهما: أن الأسماء الثلاثية أوسع الأسماء استعمالاً وأكثرها اختلافاً، فكثرت لذلك أبنية تكسيرها، وأوجه اختلاف تلك الأبنية، ولذا قال أبو الحسن الوراق^(٢): "اعلم أن الجمع المكسر يستأنف البناء كاستئناف البناء للواحد، فلما كان الواحد يقع مختلفاً فكذلك جمع التكسير يقع مختلفاً كاختلاف الواحد".

والأمر الآخر: "أن الأسماء الثلاثية لما اشتركت في عدة واحدة وأصل واحد جاز أن يُشبه بعضها ببعض؛ فيدخل كل واحد منها على الآخر^(٣)".

٥- غلب حمل المؤنث على المذكر على حمل المذكر على المؤنث في التأثير

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٥/٤٧، وشرح المفصل ٥/٢٤، ٢٦.

(٢) علل النحو ٥١٩. وينظر: الإيضاح في علل النحو ١٢١، وشرح المفصل ٥/١٥.

(٣) شرح المفصل ٥/١٨.

بالمعنى . ومن علله الملتزمة فيما يظهر أنّ حمل المؤنث على المذكّر عودةً به إلى أصله؛ لأنّ التذكير كما قرّر العلماء^(١) أصلٌ للتأنيث، والمذكّر قبل المؤنث، فتذكير المؤنث عامّةً أسهلٌ من تأنيث المذكّر، ومنه حملُ المؤنثِ على المذكّر في المعنى في أبنية التفسير.

٦- ممّا يدلّ على قوّة أثر الوظيفة المعنويّة في تعدد أبنية التفسير أنّ العرب حملت بعض الأبنية على بعض مراعاةً للمعنى المضادّ، من باب حمل النقيض على نقيضه . في المعنى، وليس للتفارب أو التشابه في المعنى بينها .

٧- من أبنية التفسير المحمولة على المعنى ما هو أصل في بابه يُقاس عليه، وفائدة إيضاح الحمل على المعنى فيه ظاهرة . ومنها ما هو مسموع يُحفظ ولا يقاس عليه، وهو الأكثر، وإنّما يُظهِر الحملُ على المعنى فيه لتعليل خروجه عن الأصل، وإيضاح أحد أسباب تعدد أبنية التفسير الخارجة عن أصولها .

هذا ما يسّر الله تعالى تدوينه في هذا الموضوع، أختمه بسؤال الله التسديد والتوفيق، وأن ينفع به ويجعله خالصاً لوجهه، والله أعلى وأعلم، وصلى الله وسلّم على نبينا محمد .

(١) الكتاب ٣/ ٢٤١، والتأنيث في كتاب سيبويه ٢٢ .

المراجع

- * أساس البلاغة، للزمخشري، ت: عبدالرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت.
- * أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، ت: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق.
- * إصلاح المنطق، لابن السكيت، ت: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، ط ٣، دار المعارف، مصر.
- * الأصول في النحو، لابن السراج، ت: عبدالحسين الفتلي، ط ١، ١٤٠٩هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- * إعراب القرآن، للنحاس، ت: زهير غازي زاهد، ط ٣، ١٤٠٩هـ، عالم الكتب، بيروت.
- * الأغاني لأبي فرج الأصفهاني، ط ٣، ١٤١٥هـ، دار الفكر، بيروت.
- * الأمالي، لأبي علي القالي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- * أمالي ابن الشجري، ت: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- * إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن القيسي، ت: محمد بن حمود الدعجاني، ط ١، ١٤٠٨هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- * الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ت: مازن المبارك، ط ٥، ١٤٠٦هـ، دار النفائس، بيروت.
- * البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، ت: مجموعة من المحققين، ط ١، ١٤٢٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- * البيان والتبيين، للجاحظ، ت: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت.
- * التأنيث في كتاب سيبويه نحويًا وتصريفياً، رسالة ماجستير، إعداد: خالد بن إبراهيم النملة، قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة

- الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٥ هـ .
- * تحصيل عين الذهن للأعلم الشنتمري، ت: زهير عبدالمحسن سلطان، ط ٢، ١٤١٥ هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت .
- * التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب)، لصدر الأفاضل الخوارزمي، ت: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط ١، ١٩٩٠ م، دار الغرب الإسلامي، بيروت .
- * التعازي والمراثي، للمبرد، ت: محمد الديباجي، ط ٢، ١٤١٢ هـ، دار صادر، بيروت .
- * التعليقة على كتاب سيبويه للفراسي، ت: عوض القوزي، ط ١، ١٤١٠ هـ - ١٤١٧ هـ .
- * التكملة، لأبي علي الفارسي، ت: كاظم بحر المرجان، ساعدت جامعة بغداد على تعضيده، ١٤٠١ هـ .
- * تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، ت: عبدالسلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- * الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، ت: بدرالدين قهوجي وبشير جويجاتي، ط ٢، ١٤١٣ هـ، دار المأمون للتراث، دمشق .
- * الحماسة، لأبي تمام، ت: عبدالله بن عبدالرحيم عسيلان، المجلس العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١ هـ .
- * الحماسة البصرية، لعلي بن الحسن البصري، ت: مختار الدين أحمد، ط ٣، ١٤٠٣ هـ، عالم الكتب، بيروت .
- * الخزانة: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبيدادي، ت: عبدالسلام هارون، ط ٣، ١٤٠٩ هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة .
- * الخصائص، لابن جني، ت: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت .

- * دقائق التصريف، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب: ت: أحمد القيسي
وحاتم الضامن وحسين تورال، المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧ هـ.
- * ديوان الأعشى، بعناية عمر الطباع، دار القلم، بيروت.
- * ديوان أوس بن حجر، ت: محمد يوسف نجم، ط ٣، ١٣٩٩ هـ، دار صادر،
بيروت.
- * ديوان بشر بن أبي خازم، شرح: مجيد طراد، ط ١، ١٤١٥ هـ، دار الكتاب
العربي، بيروت.
- * ديوان الخطيئة، ت: نعمان طه، ط ١، ١٤٠٧ هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- * ديوان ذي الرمة، ت: عبدالقدوس أبوصالح، ط ٣، ١٤١٤ هـ، مؤسسة الرسالة،
بيروت.
- * ديوان رؤبة (مجموع أشعار العرب)، بعناية: وليم بن الورد، دار قتيبة، الكويت.
- * ديوان شعر مسكين الدارمي، ت: كارين صادر، ط ١، ٢٠٠٠ م، دار صادر،
بيروت.
- * ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلام الشنتمري، ت: درية الخطيب ولطفي
الصقّال، ط ٢، ٢٠٠٠ م، دائرة الثقافة والفنون، البحرين، والمؤسسة العربية
للدراسات والنشر، بيروت.
- * ديوان طفيل الغنوي بشرح الأصمعي، ت: حسان فرح أوغلي، ط ١، ١٩٩٧ م،
دار صادر، بيروت.
- * ديوان الفرزدق، شرح: علي فاعور، ط ١، ١٤٠٧ هـ، دار الكتب العلمية،
بيروت.
- * ديوان لبید : شرح ديوان لبید بن ربیعة .
- * ديوان مسكين الدارمي : ديوان شعر مسكين الدارمي .

- * السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ت: شوقي ضيف، ط ٣، دار المعارف، مصر.
- * سر صناعة الإعراب، لابن جنبي، ت: حسن هندراوي، ط ١، ١٤٠٥هـ، دار القلم، دمشق.
- * الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب، ت: حسن أحمد العثمان، ط ١، ١٤١٥هـ، المكتبة المكية، مكة المكرمة.
- * شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، ت: محمد علي سلطاني، ١٩٧٩م، دار المأمون، دمشق.
- * شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ت: صاحب أبو نجاح.
- * شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، ت: إحسان عباس، ط ٢، وزارة الإعلام، الكويت.
- * شرح الشافية، للرضي، ت: محمد نور الحسن وجماعة، ١٤٠٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- * شرح شواهد الشافية = شرح الشافية للرضي.
- * شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، مخطوط، مصورة نسخة دار الكتب، القاهرة، رقم (١٧٣ نحو).
- * شرح اللمع، للثمانيني، مخطوط، مصورة نسخة دار الكتب، القاهرة، رقم (١٥٧٠ نحو).
- * شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- * شعر عبد الله بن الزبير، جمع: يحيى الجبوري، ط ٢، ١٤٠١هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- * شعر النابغة الجعدي، جمع: عبدالعزيز رباح، ط ١، ١٣٨٤هـ، المكتب الإسلامي، دمشق.

- * شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، ط ٣، ١٤٠٣هـ، عالم الكتب، بيروت.
- * الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، للجوهري، ت: أحمد عبدالغفور عطار، ط ٣، ١٤٠٤هـ، دار العلم للملايين، بيروت.
- * علل القراءات (القراءات وعلل النحويين فيها)، لأبي منصور الأزهري، ت: نوال الحلوة، ط ١، ١٤١٢هـ.
- * علل النحو، لأبي الحسن الوراق، ت: محمود جاسم الدرويش، ط ١، ١٤٢٠هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
- * العين، للخليل بن أحمد، ت: مهدي الخزومي وإبراهيم السامراني، ط ١، ١٤٠٨هـ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.
- * القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ط ١، ١٤٠٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- * قصر الجمع المكسر، خالد بن إبراهيم النملة، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (٥٠) ربيع الآخر ١٤٢٦هـ.
- * الكامل، للمبرد، ت: محمد احمد الدالي، ط ٢، ١٤١٣هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- * كتاب سيبويه، ت: عبدالسلام هارون، ط ٣، ١٤٠٣هـ، عالم الكتب، بيروت.
- * الكشاف، للزمخشري، دار المعرفة، بيروت.
- * الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب، ت: محيي الدين رمضان، ط ٤، ١٤٠٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- * اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، ت: غازي مختار طليمات، ط ١، ١٤١٦هـ، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق.
- * لسان العرب، لابن منظور، دار المعارف، القاهرة.

- * مجالس ثعلب، ت: عبدالسلام هارون، ط ٥، دار المعارف، القاهرة.
- * المحتسب، لابن جني، ت: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ.
- * المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لابن سيده، ت: مصطفى السقا ود. حسين نصار، ط ١، ١٣٧٧هـ، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- * مختارات من الشعر الجاهلي، اختيار: أحمد راتب النفاخ، ١٣٨٦هـ، مكتبة دار الفتح، دمشق.
- * المخصص، لابن سيده، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- * معاني القرآن، للأخفش، ت: هدى قراعة، ط ١، ١٤١١هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- * معاني القرآن، للفراء، ط ٣، ١٤٠٣هـ، عالم الكتب، بيروت.
- * معجم الشعراء، للمرزباني، ت: ف كرنكو، ط ١، ١٤١١هـ، دار الجليل، بيروت.
- * المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل يعقوب، ط ١، ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- * المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبدالباقي، دار الدعوة، إستانبول.
- * المغني في تصريف الأفعال، لمحمد عبد الخالق عزيمة، ط ٣، ١٣٨٢هـ، دار الحديث، القاهرة.
- * المفصل في علم اللغة، للزمخشري، تقديم: محمد عز الدين السعيد، ط ١، ١٤١٠هـ، دار إحياء العلوم، بيروت.
- * المقتضب، للمبرد، ت: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- * المنصف، لابن جني، ت: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط ١، ١٣٧٣هـ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- * الموسوعة الشعرية ٢٠٠٣م، قرص حاسوبي من إنتاج المجمع الثقافي في دبي.